

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي..... /.....

رقم التسجيل:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص: علاقات دولية

بـعـنـوان

بناء التوافقات السياسية بين القوى المدنية
والعسكرية في السودان

إعداد الطالبة: بن شريف حدة

أمام اللجنة المكونة من :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
شطاب كمال	أستاذ محاضر	مناقشا
بوعيسي حسام الدين	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
طيايبة ساعد	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

*ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

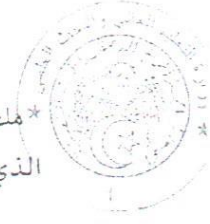
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا المضي أسفله،

السيد (ذ): بن سترين حدة ... الصنف: طالب. إنجاز. بحث. طالبة
الجامع (ذ) لمطابقة التعريف الوطنية رقم: 343333 والصادرة بتاريخ 2018/01/03
المسجل (ذ) بكلية / معهد كلية الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكف (ذ) بإنجاز أعمال بحث (مذكرات التخرج، مذكرة ماستر، مذكرات ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: بناء التوافقات السياسية بين القوى الكلدنية
والعسكرية في السودان
أصرح بشرفي أنني التزم بمراجعة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/07/04....

توقيع المعني (ذ)



*ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية المحترفين والعلوم السريانية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد (ذ): بن سنريف حدة ... الصفة: طالب. المقاد. بالبحر ... طالبة
الحامل (ذ) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 343333 والصادرة بتاريخ 2018/01/03
المسجل (ذ) بكلية / معهد كلية الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكلف (ذ) بإنجاز أعمال بحث (مذكرات للتخرج. مذكرة ماستر. مذكرات ماجستير. أطروحة دكتوراه).
عنوانها: بناء التوافقات السياسية بين القوى الكلدنية
والعسكرية في السودان
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/07/04....

توقيع المعني (ذ)

شكر وعرفان

يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (237) البقرة ، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن أشكر الناس لله تعالى أشكرهم للناس " رواه البيهقي .

اللهم إنك دعوتنا لمكافأة من أسدى إلينا معروفا أو صنعه ، ومن دواعي الاعتراف أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور " حسام الدين بوعيسي " الذي تكرم بقبول الإشراف على المذكرة ومنحني من وقته الثمين وأفادني بعلمه وتوجيهاته القيمة وملاحظاته الصائبة ، فجزاه الله عني وعن لغة القرآن أوفى الجزاء وأحسنهما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل .

مقدمة

تعتبر جمهورية السودان أحد أهم الدول العربية و الافريقية ، و ذلك لما يميزها من خصائص سكانية فريدة من نوعها ، تمازجت فيها لسنين عديدة أغلب القبائل ذات الأصول الإثنية الافريقية مع التواجد العربي الإسلامي الذي يتركز أغلبه في مناطق الشمال .

و يعتبر السودان أحد أكثر البلدان تنوعا و تعقيدا في إفريقيا من الناحية الجغرافية و قسم سكانه على أساس العرق و القبيلة و الدين و أساليب المعيشة الاقتصادية ، و ميزة التنوع هذه لطالما كانت مادة بحثية هامة لمختلف الكتاب و الباحثين ، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحكم بين المدنيين و العسكريين منذ الاستقلال إلى غاية التحولات الديمقراطية التي عرفتها المنطقة العربية ما عرفت (بالربيع العربي) والتي كانت السودان إحدى هذه الدول التي مستها رياح التغيير، ولكن بطريقة مغايرة من حيث الوضع والطريقة، نظرا للضروف التي تحيط بدولة السودان، داخلية منها وخارجية، امتزجت لتشكّل حالة استثنائية لازال الوضع فيها لم يستقر إلى يومنا هذا. خاصة وان للسودان كما ذكرنا سابقا يتميز بموقع جغرافي مهم ومساحة كبيرة جدا في منطقة افريقيا.

و في هذا الإطار، و بما أن هذه الدراسة تندرج ضمن مجال تخصص العلاقات الدولية ، فقد تناولت نظام الحكم في السودان وطبيعة العلاقة بين العسكريين و المدنيين.

1- أهمية الدراسة :

تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية موضوع البحث،الذي يدرس العلاقة بين المدنيين و العسكريين، و مسألة نظام الحكم في السودان التي أصبحت ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن ، و ذلك للتصعيد الجاري في الساحة السياسية السودانية ، و كذلك لما تشهده من اضطرابات و احتجاجات داخلية و التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للسودان بداعي نشر السلام و الحد من الفوضى و الاغتيالات.

كذلك تأخذ الدراسة أهميتها بعد تجربة السودان لأكثر من خمس حكومات ديمقراطية و عسكرية منذ 1956 إلى يومنا هذا ، و تصبح في مجال الممارسة الفعلية من خلال النتائج الملموسة على الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

و من جهة أخرى ، فالدراسة تأخذ أهميتها من المتغيرات الهائلة على الساحة السياسية السودانية منذ الاستقلال إلى غاية انفصال الجنوب ، و استمرار النمط الفيدرالي السوداني ، و كيفية مواجهة التحديات المستقبلية المتوقعة.

كذلك ، احتلال السودان لموقع استراتيجي في قلب افريقيا ، جعله محل أنظار بعض القوى الإقليمية و الدولية، و نجاح بعض الضغوط الخارجية على الحكومة السودانية و أضرار الحروب الدائرة فيها (جنوب السودان - دارفور) على الحيز الإقليمي و الافريقي وصولا إلى الحيز العالمي.

2- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة الإحاطة بالتوافق العسكري المدني في السودان ، و بالمجتمع السوداني بصفة خاصة ، و معرفة الانعكاسات الإيجابية و السلبية للتوافق السياسي و أثره على وحدة و استقرار الدولة السودانية محل الدراسة. و تحاول هذه الدراسة تقديم تصور تحليلي لتطور نظام الحكم في السودان بين المدنيين و العسكريين ، من خلال دراسة نظام الحكم منذ الاستقلال و الاضطرابات و الانقلابات و رأي الشارع السوداني فيها إلى غاية يومنا هذا.

3- مبررات اختيار الموضوع :

3-1- الموضوعية :

من بين الأسباب الموضوعية هو أن بعض الدراسات فصلت بين النظام العسكري و النظام المدني في الإطار العام ، و نحاول من خلال هذه الدراسة الربط بين النظامين ، و سبب تغيير نظام الحكم في السودان .

سعي الباحث إلى تسليط الضوء على أبعاد و أدوات جديدة لمعالجة موضوع التوافق بين المدنيين و العسكريين ، متمثلة في التركيز على دور الاستقرار السياسي و طبيعة القيادة السياسية و توسيع النطاق ليشمل جميع الأدوار السياسية الأخرى.

3-2- الأسباب الذاتية:

إن ما تحمله التجربة السودانية في توالي السلطة بين المدنيين و العسكريين ، و ما شهدته من انقلابات و انتخابات و توترات و نزاعات داخلية ، دفعنا إلى الدراسة و التعمق أكثر و محاولة ربط هذه التغيرات بما يميز تركيبة المجتمع السوداني من تعدد ثقافي ديني عرقي و لغوي.

4 - أدبيات الدراسة :

- هناك بعض الدراسات العلمية و الأكاديمية التي تناولت الموضوع ، و لكن كل جزء على حدة ، إما الجانب العسكري و إما الجانب المدني ، نذكر منها :
- أزمة دارفور و أبعاد التدخل الدولي ، جوابي مراد ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر .
 - تجارب الانتفاضات الشعبية في السودان ، احمد إبراهيم أبو شوك .
 - تاريخ السودان الحديث ، روبرت كولنز .
 - النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني (السودان) ، محمد الأمين بن عودة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية .
 - الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي - الإسرائيلي ، إبراهيم يوسف و حماد عودة ، دراسة مقتصرة على دور إسرائيل في انفصال جنوب السودان ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .

5 - إشكالية الدراسة :

مرت جمهورية السودان بالعديد من الأنظمة السياسية منذ الاستقلال ، ما ولد حالة من اللااستقرار للبلاد ، و مرت السودان بالعديد من الصراعات الأهلية الداخلية بين مختلف الأطياف السياسية و الإثنية المكونة للمجتمع السوداني ، و مع مجيء حكومة الإنقاذ الوطني سنة 1989 ، و تحقيق قدر من الاستقرار الأمني و السياسي ، طرحت العديد من التساؤلات حول التوافق بين العسكريين والمدنيين في النظام، وعلى هذا الأساس تبنى الإشكالية الرئيسية للدراسة كالتالي :

ماهي اسس العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية في السودان؟ وكيف يتم التوافق بينهما؟

من خلال هذه الدراسة سنحاول توضيح العلاقة بين متغيري الدراسة : الجانب العسكري (الاستبداد) و الجانب المدني (الديمقراطي) ، و من خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة النظام السياسي في السودان قبل و بعد الاستقلال؟

- ماهي النظم المطبقة في السودان ؟ و كيف أثرت على النظام السياسي؟
- ماهي التحديات التي تواجه النظام السوداني بعد الانفصال؟
- ماهي أهم الأحداث السياسية التي تواجه النظام السياسي بعد سقوط حكومة البشير؟
- ماهي سيناريوهات الاستقرار في السودان بعد حكومة حمدوك؟

6- الفرضيات :

- انطلاقاً من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية التي من شأنها أن تساعد الباحث على إيجاد حلول لمشكلة البحث:
- طبقت العديد من النظم السياسية في السودان منها الديمقراطي و منها العسكري أثرت على البلاد، و ظهرت العديد من الصراعات الأثنية، و يرجع لعدم الاستقرار الأمني و السياسي و عدم ثبات الأطر القانونية لهذه النظم .
 - وجود العديد من التحديات بعد انفصال جنوب السودان بسبب ظهور اضطرابات في العديد من المحافظات السودانية مثل دارفور و أبيبي مما أثر على العلاقات بين العسكريين و المدنيين ، و أثار الفوضى داخل البلاد.
 - وقوع العديد من الأحداث السياسية عقب سقوط حكومة البشير ، بعد الاستقرار السياسي لوقت ليس بالقصير ، و نجاح التجربة الفيدرالية و دخول السودان في مرحلة انتقالية حرجة.
 - بعد استقالة حمدوك و انفلات الوضع الأمني بالسودان ، و تعدد سيناريوهات الاستقرار بالبلاد ، عجز الدور الخارجي في إيجاد حل سريع للأزمة.

7- حدود مشكلة البحث:

تتمحور الحدود المكانية للمشكلة البحثية حول البيئة الداخلية لجمهورية السودان ، و ما حدث فيها من تفاعلات سياسية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة و كذا البيئة الخارجية و ما لها من تأثيرات إيجابية و أخرى سلبية ، خصوصاً دول الجوار الإفريقي ، عبر مختلف الاتفاقيات التي تطرقت لها الدراسة لأسباب تتعلق بمضمونها.

اما الحدود الزمانية ، فتتركز أساساً على فترة حكم السودان منذ الاستقلال 1956 إلى غاية اليوم ، بدء بالحكم الديمقراطي الأول 1956- 1958 ، تليها فترة الحكم العسكري الأول

1958-1964 ، ثم فترة الحكم الديمقراطي الثاني 1965-1969 ثم فترة الحكم العسكري الثاني 1969-1985 ، فترة الحكم الديمقراطي الثالث 1985-1989 ، ثم حكومة الإنقاذ 1989-2019 ، ثم حكومة حمدوك 2019-2022 إلى غاية اليوم ، بغرض التعرف على أبعاد و محاولات إدارة النظام منذ نيل الجمهورية السودانية استقلالها التام.

8- مناهج الدراسة :

من خلال تحليل و معالجة إشكالية الدراسة المتعلقة بأثر التوافق بين العسكريين و المدنيين على إدارة نظام الحكم في السودان ، نستخدم منهجين أساسيين، ساعداني على التحليل الجيد و المحكم ، و بحيث أحاول قدر الإمكان التركيز على أهم النقاط التي لها علاقة مباشرة بالموضوع ، و هذه المناهج هي كالتالي:

- **المنهج التاريخي:** إن طبيعة موضوع الدراسة تجليني ملزمة باستخدام المنهج التاريخي ، فأحاول إلقاء الضوء على الجوانب التاريخية للتاريخ السياسي السوداني ، و كذا التطور التاريخي للنظام السوداني قبل نيله الاستقلال ، ثم دراسة مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال تأريخ مختلف الأحداث و التغييرات و التطورات التي أثرت على طبيعة و شكل الدولة السودانية و أثرت في وسائل معالجتها للمشاكل السياسية فيها.

- **منهج دراسة حالة :** سيتخدم لتسليط الضوء على التجربة الديمقراطية و العسكرية في السودان ، من حيث المبررات و الأسباب وراء تداول السلطة بين الحكم العسكري و الديمقراطي ، و الضوابط القانونية التي على أساسها تتغير السلطة في كل مرة.

9- صعوبات الدراسة:

واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة صعوبات كثيرة منها ضيق الوقت خاصة مع الارتباطات المهنية ، بالإضافة إلى قلة المراجع و خاصة الكتب و حداثة الموضوع ، مما جليني أعتد على نسخ إلكترونية pdf ، و على المواقع الإلكترونية خاصة الإخبارية التي تتبع الأحداث الجارية.

10- خطة الدراسة :

قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول و مقدمة و خاتمة ؛ تناول الفصل الأول دراسة جيوسياسية للسودان ، و تعرض الفصل الثاني إلى السياق التاريخي للتحول السياسي في السودان ، بينما تعرض الفصل الثالث للمبادرات الداخلية و الخارجية لحل الأزمة السودانية و سيناريوهات الاستقرار السياسي في السودان.

- خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول : دراسة جيوسياسية للسودان.

المبحث الأول: الموقع و الأهمية.

المطلب الأول: التعريف بالسودان.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للسودان

المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية للسودان

المطلب الرابع : الأهمية الاستراتيجية للسودان

المبحث الثاني : نظام الحكم في السودان

المطلب الأول : نشأة الدولة السودانية.

المطلب الثاني : نظم الحكم في الفترة ما بين 1952 و 1956.

المبحث الثالث : نظام الحكم بعد الاستقلال

المطلب الأول : المشهد السياسي بعد الاستقلال

المطلب الثاني : الأزمة الدستورية

الفصل الثاني : السياق التاريخي للتحول السياسي في السودان

المبحث الأول: مرحلة ما قبل الانقسام

المطلب الأول : نظام الحكم من 1956 إلى 2011.

المطلب الثاني : نظام الحكم من 1989 إلى 2011.

المطلب الثالث انفصال جنوب السودان.

المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الانقسام من 2011 إلى يومنا هذا

المطلب الأول : عدم الاستقرار و الاستياء في الوطن

المطلب الثاني : الحرب في دارفور

المطلب الثالث : شعب البجا و المطالبة بالمساواة

المبحث الثالث : التحولات الراهنة في السودان.

المطلب الأول : السودان قبل سقوط حكومة البشير

المطلب الثاني : سقوط حكومة البشير (الحراك)

المطلب الثالث : حكومة حمدوك.

الفصل الثالث: المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و سيناريوهات

الاستقرار

المبحث الأول : المبادرات الداخلية لحل الأزمة السودانية

المطلب الأول: مبادرة مجلس الأمة

المطلب الثاني : مبادرة رؤساء الجامعات

المبحث الثاني: المبادرات الخارجية و تأثيرها في بناء التوافق السياسي في السودان.

المطلب الأول : المبادرة الأممية

المطلب الثاني : مبادرة الاتحاد الإفريقي

المطلب الثالث : مبادرة جنوب السودان.

المطلب الرابع : مبادرة إيغاد.

المبحث الثالث : مستقبل السودان و سيناريوهات الاستقرار.

المطلب الأول : التنافس العسكري - المدني.

المطلب الثاني : استقالة حمدوك و مشكلات الانتقال في السودان.

المطلب الثالث : سيناريوهات الاستقرار السياسي في السودان.

الخاتمة

الفصل الأول :

دراسة جيوسياسية للسودان

المبحث الأول: الموقع و الأهمية

المبحث الثاني: نظام الحكم في السودان

المبحث الثالث: نظام الحكم بعد الاستقلال

المبحث الأول : الموقع و الأهمية

1- التعريف بالسودان:

السودان أو بلاد السود، اسم أطلقه العرب في القرون الوسطى على امتداد السافانا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويطلق الآن على جمهورية السودان، التي يحدها شمالا مصر، وجنوبا الكونغو، أوغندا وكينيا سابقا، وغربا جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى، وشرقا البحر الأحمر وأريتيريا وأثيوبيا.

وتمثل البلاد من حيث الحجم والتنوع الجغرافي والسكاني صورة مصغرة للقارة الإفريقية بأسرها ؛ ففي شمال السودان كما في شمال القارة يقطنها العرب المسلمون ، أما الجنوب المداري فيقطنه الأفارقة المسيحيون و المسلمون⁽¹⁾.

و يقدر عدد السكان قبل الانفصال بحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2012 بنحو 37 مليون نسمة ، و سبعة ملايين في جنوبه ، تبلغ مساحة جنوب السودان أكثر من 600000 كلم مربع تقريبا⁽²⁾ .

أما جمهورية السودان الديمقراطية ، فهي دولة عربية عاصمتها الخرطوم ، انفصل جزء منها في 9 يوليو عام 2011 م ، ليكون جمهورية جنوب السودان⁽³⁾.

و يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ، و يمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر إلى حوالي 670 كلم ، هذا ما جعل السودان معبرا رئيسيا بين إفريقيا العربية و الزنجية ، و اعتبرت في منتصف القرن السابق معبرا رئيسيا لقوافل الحجيج و التجار من غرب افريقيا إلى الأراضي المقدسة⁽⁴⁾.

(1) محمد سليمان محمد ، حروب الموارد و الهوية ، (لندن ، دار كمبردج للنشر؛ 2000 م) ، ص 113 .

(2) مجموعة البنك الدولي ، (تعداد السكان الإجمالي) ، د ت ، 11-04-2022. الموقع :

Dta.albankadwali.org /indicator/sp.pop.totl

(3) موقع ويكيبيديا ، (جنوب السودان / الخصائص) ، 15-02-2022. الرابط:

<http://ar.wikipedia.org>

(4) إبراهيم يوسف و حمادة عودة ، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، نابلس فلسطين ، 2014 ، ص 17.

2- الأهمية الاقتصادية للسودان:

يلعب قطاع الثروة الطبيعية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية باعتبارها عنصراً تقوم عليه وتتقاطع معه القطاعات الأخرى، و تضاعف الطلب على هذه الثروات خلال القرن العشرين ، نتيجة للتطور التكنولوجي و العلمي و الصناعي ، و للثروات الطبيعية أهمية استراتيجية تمس الأمن القومي و الاستقلال و الرفاهية ، بل و الحياة بأسرها ، و من الثروات الطبيعية الهامة التي يمتلكها السودان⁽¹⁾:

- **البترو:** يقدر الاحتياطي النفطي في السودان بحوالي مليار و مائتي مليون برميل ، معظمها في الجنوب و الغرب ، خاصة إقليم دارفور الذي يطفو على بحيرة من البترول ، و تبلغ الاحتياطات النفطية نحو 262 مليون برميل ، أما الإنتاج فهو في حدود 220 ألف برميل يوميا ، و يتم استهلاك 60 ألف برميل محليا ، و تصدير 169 ألف برميل ، و يصل الاحتياطي الإجمالي إلى 3 بلايين برميل⁽²⁾

- **المياه :** يمتلك السودان مصادر مياه متعددة ، تتمثل في نهر النيل و أهم روافده ؛ النيل الأبيض ، النيل الأزرق و عطبرة ، و يتميز نهر النيل و روافده بموارد مائية هائلة ، و تقدر الإيرادات السنوية لنهر النيل بحوالي 85.6 مليار متر مكعب ، يسهم فيها النيل الأزرق بـ 9.58% ، و يلعب النيل دوراً حيوياً في حياة السكان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و في علاقات السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل ، و يمكن وصف السودان بأنه واد يرويه نهر النيل و روافده و النيل هو حلقة اتصال بين الشمال و الجنوب و الصلة بين السودان و مصر ، و له دور في تعزيز الروابط بين دول حوض النيل⁽³⁾.

- **الأراضي الزراعية:** تشكل الزراعة عماد الاقتصاد في السودان ، و تقدر المساحة المزروعة فيه بنحو 16 مليون فدان ، منها 4 مليون فدان تسقى بالري الزراعي ، و نصفها مشروع جزيرة و مشروع الناقل و حوالي 400 مشروع حشم القرية و 300 ألف مشروع

⁽¹⁾ حسن بخيت عبد الرحمن ، ثروات الوطن العربي التعددية ، د ت ، موقع الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية ، 22-03-2022. الرابط : <http://www.emrzonline.com/journal/news/view/8>.

⁽²⁾ محمد سلمان محمد ، المرجع السابق ، ص ص : 175-171.

⁽³⁾ المرجع نفسه ، ص175.

الرصد الزراعي ، و تبلغ المساحة الصالحة للزراعة 88 مليون هكتار (200 مليون فدان) ، لا يستغل سوى ثلثها ، بسبب عدم توفر الاستثمارات المالية، بينما تستغل 100 مليون هكتار (240 مليون فدان) في الرعي ، و حوالي 18 مليون هكتار (42 مليون فدان) من الغابات الطبيعية⁽¹⁾.

وتعتبر الغابات موردا طبيعيا هاما لتتنوع الإنتاج الصناعي و الغذائي ، و يمكن أن تفتح مجالات للاستثمار ، و أن تساهم في إبدال سلع مستوردة و انتاج سلع للتصدير ، و يزرع السودان بثروة شجرية عظيمة أهمها : التكا ، المهوقين ، السدر ، الابنوس ، الهنشار ، الطلح ، البان ، و تغطي الغابات حوالي 12.7 مليون فدان (5.3 مليون هكتار) و هو ما يعادل 2.4% من مساحة السودان⁽²⁾.

ولأن الثروة الزراعية و الثروة الحيوانية يكملان بعضهما ، يمتلك السودان أيضا ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المركز السادس عالميا و الأول عربيا من حيث العدد ، ففي سنة 2009 بلغت الثروة الحيوانية حوالي 150 مليون رأس من الماشية ، بالإضافة إلى 50 مليون من الدواجن⁽³⁾.

- **الذهب** : يرتكز انتاجه حاليا في منطقة أرياب بولاية البحر الأحمر ، و وصل انتاجه سنة 1998 إلى حوالي 5.6 طن ، بعائد إجمالي قدر بـ 54 مليون دولار ، و هناك معادن أخرى كثيرة كالحديد و الكروم و النحاس و الزنك و المايكا و الجبس و الاسبستوس⁽⁴⁾.

3- أهمية السودان الجيوسياسية:

شكلت جغرافيا السودان في حزيران/ يونيو 1947 على يد الاستعمار البريطاني ، ليشمل الجنوب الذي يعد عمقا استراتيجيا للسودان في إفريقيا جنوب الصحراء ، و قد شكل السودان بكل مرتكزاته أحد الأعمدة التي تعزز الأمن القومي في أبعاده المختلفة.

⁽¹⁾ محمد سلمان محمد ، المرجع السابق ، ص ص : 175.

⁽²⁾ أحمد عبد الصبور كريم ، ثروات السودان و الغرب الطامع ، 19 مارس 2009 ، موقع الاقتصادية ، الرابط :

<http://www.aleqt.com /2009/03/19/articl206187.html>

⁽³⁾ إبراهيم يوسف و حماد عودة ، المرجع السابق ، ص ص : 23-24.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه ، ص 24.

وللسودان قبل الانفصال حدود مع تسعة من الدول في الوقت الذي يفصلها البحر الأحمر عن المملكة العربية السعودية ، هذه الحدود جعلتها خليطا من عناصر مختلفة و جمعت حضارات مختلفة فاحتوت على آثار تاريخية متعددة ، فعدد الأهرامات فيها 140 هرما ، و فيها مدن تاريخية مثل مدينة مروى و هي أقدم المدن في العالم⁽¹⁾.

تعد السودان ثاني أكبر دولة في القارة الإفريقية و في الوطن العربي ، بمساحة تقدر بـ1882000 كلم مربع ، و تقع في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية ، بين خطي طول 21.49° و 38.34° شرقا ، و بين دائرتي عرض 8.45° و 28.8° شمالا ، و تبلغ حدوده البحرية على ساحل البحر الأحمر 853 كلم و تجاوزه سبع دول⁽²⁾.

و يعد السودان المعبر العربي إلى افريقيا سياسيا و جغرافيا و حضاريا ، أو الجسر الذي تتعاون فيه الحضارتان العربية و الإفريقية ، و ذلك ما تعبر عنه الكتب الاستراتيجية ، و لا يقتصر ذلك على موقعه الجغرافي فقط ، و إنما بحكم تكوينه السكاني⁽³⁾.

فالسودان بأهميته الجيوسياسية و الاقتصادية من ثروات طبيعية هائلة متمثلة بمساحته الشاسعة و المخزون النفطي الضخم فضلا عن اليورانيوم ، الذي تختلط به تربة دارفور ، مطمحا لأطماع الدول الكبرى ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسعى من خلال مشروعها " القرن الإفريقي الصغير " إلى وراثة النفوذ الفرنسي و البريطاني في المنطقة⁽⁴⁾.

و الموقع الاستراتيجي و الموارد الطبيعية للدولة تشكل عاملا إيجابيا للدولة نفسها ، إذا استطاعت استغلال موقعها و مواردها من أجل التنمية و التطور ، كذلك يشكل الموقع و الموارد عاملا سلبيا ، كونها تصبح محط أطماع الدول الكبرى و الاستعمارية ، فحماية مواردها قد يؤدي بها لتكون هدفا في الصراعات الدولية و الإقليمية و الداخلية أيضا⁽⁵⁾.

(1) محمد حسب الرسول ، « أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي » ، مجلة الدراسات شرق أوسطية ، العدد 58 ، الأردن ، (السنة 15 ، 2012) ، ص ص : 15-17.

(2) إبراهيم يوسف و حماد عودة ، المرجع السابق ، ص ص : 27-28.

(3) المرجع نفسه ، ص 27.

(4) المرجع نفسه ، ص 28.

(5) المرجع نفسه ، ص 28.

4- الأهمية الاستراتيجية للسودان:

يشكل السودان بموقعه الجغرافي و علاقاته التاريخية مع مصر عمقا استراتيجيا لها، و يجسد هذا المعطى بعد حرب 1967، عندما تحول السودان إلى قواعد تدريب و إيواء ل سلاح الجو المصري و القوات البرية المصرية، كما ان السودان قد أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر 1968-1970 ، و حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 م .

وأرسل السودان جنودا نظاميين، وسمح لعدد كبير من المتطوعين بالقتال إلى جانب القوات العراقية في الحرب العراقية -الإيرانية 1980-1988 ، فالسودان معقل عربي للمشاركة في الصراعات العربية ، كما تعد السودان معقلا للتدريب العسكري للجماعات الإسلامية التي تشن هجمات على مواقع إسرائيلية أو أمريكية في مناطق مختلفة من العالم⁽¹⁾.

ومع استراتيجية التقسيم لإضعاف الخصم ، و التي اتخذتها الدول الاستعمارية لتقسيم الوطن العربي سابقا و للسيطرة على هذه الدول و اشغالها في شؤونها الداخلية و إبعادها عن الساحة الدولية " نظرية فرق-تسد" ، لتفكيك الطوق العربي الذي يشكل مصدر تهديد دائم.

والسودان في مرحلة ما بعد الانفصال، اتجه إلى تحديد مكانه ، إما الحروب و إما التنمية و الاستثمارات ، والسودان اليوم تطرح أسئلة كثيرة للإختيار بين نار الحروب و الاستثمارات التي تهب عليهم من كل حذب و صوب بسبب الأزمة العالمية للغذاء، و قلة الموارد الزراعية ، و 200 مليون فدان في السودان هي سلة لإطعام مليار جائع في العالم⁽²⁾ .

(1) عيدروس عبد العزيز ، السودان الثروات الضائعة ، ص ص : 17-21.

(2) إبراهيم يوسف و حماد عودة ، المرجع السابق، ص ص : 30-32.

المبحث الثاني: نظام الحكم في السودان

المطلب الأول - نشأة الدولة السودانية:

1-1- تعاقب الحكم الخارجي على السودان : نشأت الدولة السودانية الحديثة نتيجة تدخلات و عوامل خارجية صنعتها و حددت معالمها و هويتها⁽¹⁾.

كان السودان قبل خضوعه لأنظمة الحكم التركية المصرية - البريطانية جزء من إطار أوسع و جزء من كل عريض و شامل ، فقد تعاقبت على السودان حضارات و أقوام كثيرة لها امتدادات ديمغرافية اقتصادية و تاريخية واسعة ، زرعت فيه الكثير من السمات و الخصائص و أضفت عليه تنوعا عرقيا و إثنيا و لغويا لا مثيل له في الكثير من الدول على وجه المعمورة⁽²⁾.

تعاقب على السودان العديد من الحضارات و الأقوام ، بدءا بمملكة " كوش " 350 بعد الميلاد ، مرورا بالدول المسيحية و مملكتي الفونج و الغور ، و صولا إلى الحكم المزدوج العثماني - المصري ، الذي استمر فعليا حتى قيام الثورة المهدية عام 1881 ، فالهوية الثقافية السودانية نتيجة تلاقح حضاري إثني و محصلة لمجموعة كبيرة من الممالك و الحضارات التي عاشت على أرض السودان⁽³⁾.

1-2- الحكم التركي - المصري للسودان:

اتضحت الهوية العربية الإسلامية للسودان مع بدايت الحكم المزدوج ، و كان ذلك تجاهلا عرقيا و لغويا و دينيا و ثقافيا استمر ذلك دون الدمج ، مما أدى إلى اغتراب و دونية لبعض الشرائح في الجنوب السوداني.

(1) ديدار فوزي روسانو ، السودان إلى أين ، ترجمة : مراد خلاف ، (القاهرة ، دار العالم الثالث ، 2003) ، ص 60.

(2) يوسف فضل حسن ، دراسات في تاريخ السودان ، (السودان ، دار التأليف للنشر و الترجمة ، جامعة الخرطوم ، 1975) ، ص 11.

(3) هاني محمود عبد موسى ، أزمة الدولة في العالم العربي - دراسة مقارنة لحالتي السودان و العراق- ، (تونس ، جامعة المنار ، 2017-2018) ، ص 63.

واتسم الحكم التركي-المصري المزدوج بالهشاشة من ناحية والصلابة من ناحية أخرى ، و كان هشاً لعدم وجود نظام إداري صلب و فعال أو لعدم بناء مؤسسات تحتكم إلى العقلانية و المصداقية و العدالة في عملها ، سواء كانت سياسية أو تعليمية أو صحية أو خدمية ، يضاف إلى ذلك الفشل في تحسين الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الشعب السوداني من فقر و بطالة و مستو متدن من الدخل ، علماً أن المصريين الأتراك لم يعملوا على تعزيز اللحمة الوطنية وإذابة الفوارق اللغوية و العرقية والدينية ، على عكس حملة محمد علي باشا 1820م التي كان أساسها التنمية و التطوير ، بل كان الهدف نهب الثروات ، و جاء التحديث الطفيف في بعض القطاعات الاقتصادية و بعض المرافق المتعلقة بالبنية التحتية ، وبالإضافة إلى النظرة الدونية التي تعامل بها المصريون مع السودان أثناء الحكم التركي⁽¹⁾.

أما الصلابة التي اتسم بها الحكم التركي - المصري ، فقد ظهرت أهم تجلياتها في الجانب الأمني و البوليسي ، فقد كان التعامل مع السودانيين عنيفاً، و كل محاولات السودانيين في التغيير كان يتم اجهاضها و القضاء عليها ، و تم الاعتماد في ضبط السودانيين على نفوذ بعض العشائر و القبائل كثيفة العدد و اتباع ضريبة مشددة .

خلقت الحالة المتردية للحكم المزدوج أوضاعاً قاسية ، نتج عنها تغلغل الاستعمار الأوروبي تحت مظلة الخديوي إسماعيل ، و قاد ذلك إلى الحراك بقيادة رجل الدين محمد أحمد بن عبد الله ، فيما عرف بالثورة المهديّة ، و تزامن مع احتلال مصر و أدى إلى خروج الأتراك⁽²⁾.

(1) سعاد عبد العزيز أحمد ، «بدء تحديث السودان عام 1821» ، مجلة المؤرخ العربي ، عدد 14 ، العراق ، بغداد ، منشورات اتحاد المؤرخين العرب ، (1980) ، ص 256.

(2) ظاهر جاسم محمد ، تتطور الحياة السياسية في السودان (1899-1969) ، (القاهرة ، مصر ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2003) ، ص 8.

1-3- الحكم البريطاني - المصري للسودان:

احتل السودان مكانة بالغة الأهمية في المشاريع البريطانية ، فقد كان جزء من المخطط و الخارطة الاستعمارية البريطانية منذ ضعف الدولة العثمانية ، و يشكل السودان امتدادا من الناحية الجغرافية لمصر ، و التي تشكل بالنسبة لبريطانيا أهمية قصوى و حجر أساس لبناء إمبراطوريتها في إفريقيا و آسيا و الشرق الأوسط ، فمن يسيطر على السودان يسيطر على مصر و من يسيطر على مصر يسيطر على قناة السويس (طريق التجارة العالمية)¹ ،

و بعد الحرب العالمية الأولى ، كان الأمن قد استتب في السودان ، و بدأ الانجليز في وضع أقصى ما يمكن من سلطات في يد الزعامات المحلية² كانت الخطوة الثانية و هي ضرب الهوية السودانية و تمزيقها و إفراغ الدولة السودانية من مضمونها ، و لتحقيق ذلك لجأت إلى سياسات تدميرية طالت كل الجوانب:

- الجانب الاقتصادي: اعاقت بريطانيا قيام اقتصاد سوداني موحد حتى لا يشكل ركيزة لقيام وحدة سياسية و قومية.
 - الجانب الثقافي: تخريب النسيج و التكامل الجغرافي و الاقتصادي و الديمغرافي على الأرض السودانية من خلال منهج تعليمي خاص بالشمال و آخر خاص بالجنوب.
 - الجانب الاجتماعي: خربت بريطانيا النسيج الاجتماعي و مزقته كتحويل مسألة التعدد الديني في السودان إلى مسألة يصعب التعايش معها.
- و من الأمثلة التي تدل على الدور التخريبي للمستعمر البريطاني في ضرب العيش المشترك و ضرب قيم التسامح و فرض أزمة مجتمعية ، ما قام به هذا المستعمر من إعادة مسألة الاتجار بالرق ، بالإضافة إلى آفات أخرى عديدة.

¹ هاني محمود عبد موسى ، المرجع السابق، ص: 67.

² السودان الانجليزي المصري ، موقع ويكيبيديا ، تاريخ النشر: 23 ماي 2021 ، الرابط : wikipedia.org

لقد أدى فشل السودان في تشييد و بناء مشروع تكاملي يدمج و يعكس كل السودان بداخله، و يناقض المشاريع الهدامة التي تسهل عبور و تغلغل مشاريع التقسيم و التفريق ، و هدم الكيان السوداني أمام عجز السودانين عن مقاومة ذلك⁽¹⁾.

إلا ان ردود الفعل كانت بالمقاومة ، كثورة سعد زغول 1919 ، و بالتالي ظهرت حركات مقاومة لمواجهة المستعمر ميدانيا، و تعبر عن رفض وجوده ، فشكلت لجنة الاتحاد السوداني عام 1922 ، كرفض للمستعمر ، إلا أن بريطانيا استعانت بالسلطات القبلية و الجهوية و العشائرية لطمس الروح الوطنية و الوحدوية و القومية ، بالرغم من ذلك تطور مفهوم الحراك و اخذ مفهوم الثورة عام 1924، لكن التفوق البريطاني و التواطؤ حال دون نجاحها ، و قد اختلف السودان الناتج عن التنظيم البريطاني في القرن 20 م تماما عن السودان القرن 18م و 19م ؛ فالسودان التاريخي أوسع من الذي اصطنعته بريطانيا ، فهناك الكثير من المناطق و الأجزاء اقتطعت منه عنوة ، كمقاطعة " كسلا" في الجنوب الشرقي ، و سيطرت فرنسا على " دارماتا" في أقصى الغرب ، و وضعت بريطانيا حدودا داخلية يصعب تجاوزها بين الأقاليم السودانية ، منعا لوحدتها في إطار دولة جامعة ، و قزمت السودان إلى كيانات داخلية صغيرة تنفصل عن بعضها البعض بحدود مصطنعة و تتشاجر فيما بينها ، و وضعت بريطانيا مرجعية قانونية جديدة تحدد علاقاتها بالسودان ، وتبرر سياستها من خلال تغليف أطماعها بأطر قانونية مجحفة مثل معاهدة 1936 ، التي أضيفت إلى معاهدة 1899 ، رغم ذلك فمصر لا تزال تعتبر نفسها وصية على السودان منذ ولادة دستور 1923 ، و كان التوجه البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) خاصة في بداية الخمسينات من القرن الماضي لمنح السودانين دورا سياسيا و إداريا مهما و مباشرا يحمل الكثير من المخاطر على السودان و أهله.

وقد عمل البريطانيون قد عملوا على تخفيف قبضتهم على السودان من خلال فصل الأفارقة الوثنيين أو المسيحيين الذين يهيمنون على الجنوب عن العرب المسلمين المهيمنين في الشمال، ولكن أجبر قرار إنشاء مجلس تشريعي البريطانيون على التخلي عن هذه السياسة.²

(1) هاني محمود عبد موسى ، المرجع السابق، ص ص : 67-79.

² قصة الحكم الثنائي البريطاني-المصري في السودان. موقع بي بي سي. 21-11-2021. الموقع الالكتروني:

فخلال الفترة الانتقالية التي أعقبت الاتفاق بين مصر و بريطانيا 1953 ، لمنح الشعب السوداني الحرية و الاستقلال ، تم استبدال الكثير من الموظفين البريطانيين بالسودانيين ، و تقديم المساعدة لهم حتى أصبحوا حكاما للسودان، وميّزت بين الشمال و الجنوب ، مما شكل منعطفا خطيرا على مستقبل السودان، وهو ما ولد الصراع على الدولة و النظام السياسي والحكومة وأنتج منظومة هائلة من الإشكاليات التي أصابت كل القطاعات السودانية بالاضطراب⁽¹⁾.

1-4- نحو استقلال السودان :

أمام هذه الظروف ، و اقتراب موعد استقلال السودان ، ظهر اتجاهان؛ الأول استقلالي ، يدعوا إلى الاستقلال ، و الثاني اتحادي يسعى لإقامة اتحاد مع مصر ، و جراء اشتداد الصراع بين الاتجاهين ، قررت قوة دفاع السودان حسم الصراع لصالح استقلال السودان.

و قد وصفها اللواء محي الدين أحمد عبد الله بقوله : " قررنا نحن في قوة دفاع السودان أن نتدخل بالقوة لنجبر أعضاء البرلمان لاتخاذ قرار الاستقلال التام غير المشروط للسودان"، و بالفعل ، تقدم عضو البرلمان عبد الرحمن محمد إبراهيم باقتراح إلى المجلس في دورته الثالثة ، الجلسة رقم 43 المؤرخة بـ 19 ديسمبر 1955، بإصدار قرار الاستقلال ، قبل هذا القرار بالتأييد و تمت الموافقة عليه ، و وجه الحاكم العام هاو البيان التالي : " نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعا ، نعلن باسم شعب السودان أن السودان أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ، و نرجو من معاليكم ان تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فورا".

و بعد الإعلان ، أقر المجلس في 22 ديسمبر 1955 بيان الاستقلال ، و هو ما أجبر دولتي الحكم الثنائي على الاعتراف بهذا الاستقلال⁽¹⁾.

و احتفلت السودان في 1 جانفي 1956 باستقلالها التام ، و قيام النظام الجمهوري فيها ، و بادرت مصر و بريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه ، و غدت السودان عضوا في الجامعة العربية في 19 جانفي 1956 و عضوا في هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر من العام نفسه⁽²⁾.

(1) فيصل عبد الرحمن على طه ، الحركة السياسية السودانية و الصراع المصري البريطاني بشأن السودان (1936-1953) ، (ط1 ، مصر ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، 1998) ، ص ص : 617-618.

(2) الحواس غربي ، «استقلال السودان 1953-1956 (الحكم الذاتي - انتخابات الاستقلال)» ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية ، ص 153.

المطلب الثاني - نظام الحكم في الفترة ما بين 1952 و 1956:

- الحكم الذاتي : في يوم 12 فيفري 1953 ، تم توقيع اتفاق بين مصر و بريطانيا بشأن الحكم الذاتي و تقرير المصير في السودان ، وقعها عن الجانب المصري اللواء محمد نجيب ، و عن الجانب البريطاني السفير رالف ستيفنسون ، تضمنت 45 مادة و 4 ملاحق ، و أهم ما جاء فيها :

1- ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد للمجتمع السوداني .

2- تمهيد التخلص من الإدارة الثنائية فعليا ، فالمرحلة الانتقالية تكون بسيادة السودان للسودانيين ، حتى يتم لهم تقرير المصير ، نصت المادة 15 من الاتفاقية على أن تصبح أحكام هذا الاتفاق و ملحقاته نافذة بمجرد التوقيع ، و تضمنت المادة 2 تحديد الفترة الانتقالية بثلاث سنوات يمارس خلالها السودانيون الحكم الذاتي لتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، بالإضافة إلى المواد الأخرى التأسيسية⁽¹⁾ .

و كان موقف و رغبة السودانيين في أول اجتماع لها في مارس 1954 ، أن يحل السودانيون محل البريطانيين في الوظائف قبل نهاية 1954، و على ضوء هذا الاتفاق ، أعلن في الخرطوم في 21 مارس 1953 عن صدور قانون الحكم الذاتي بتوقيع الحاكم العام للسودان روبرت هاو ، و بحضور وزير الدولة سلوين لويد ، و الرائد صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية و المسؤول عن الملف السوداني .

أقيمت الانتخابات بين 15 و 25 نوفمبر 1953 ، و اقتراع لمجلس الشيوخ في الفترة من 26 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 1953 ، وهي أول انتخابات في تاريخ السودان ، و عرفت تدخلا بريطانيا و مصريا ، و بعد الانتخابات شكل إسماعيل الأزهر أول وزارة لدولة السودان في 6 فيفري 1954، ضمت 10 وزراء و أعلنت عن برنامجها⁽²⁾ .

(1) المرجع نفسه ، ص 144 .

(2) المرجع نفسه ، ص 144 .

المبحث الثالث - نظام الحكم بعد 1956:

شكلت ثلاث تحديات رئيسية تاريخ السودان بعد الاستقلال ؛ مسألة الدستور ، مشكلة الجنوب و معضلة التنمية. هذا إلى جانب الصراعات الإيديولوجية بين الأحزاب اليمينية و اليسارية و بين الديمقراطيين و الشموليين ، و قد حظي كل منهم بتجربة حظه في مواجهة التحديات الرئيسية الثلاث.

1-1- المشهد السياسي بعد الاستقلال:

- **الأحزاب الطائفية:** أي الأحزاب المدعومة من الجماعات الدينية الصوفية السائدة في السودان ، و بالتحديد حزب الأمة و من خلفه الأنصار ، و حزب الانتماء (الوطني والاتحادي) ، و من خلفه الطريقة الختمية و قد ساد الفترات الثلاث الديمقراطية في السودان ، و اختلطت القيادة الدينية للجماعة بالحزب السياسي بصورة كبيرة ، و قد دعا كل من الحزبين للحكم المدني الديمقراطي طيلة تاريخهما في السياسة السودانية.
- **الإخوان المسلمون:** ازدهر المشهد السياسي للإخوان المسلمين في الجامعات السودانية ، مثلوا القوة الحزبية الثالثة بعد الحزبين الطائفيين الكبيرين (الأمة و الاتحادي) ، و قد انفردوا بحكم السودان بعد الانقلاب المعروف في 30 يونيو 1989 ، برعاية الزعيم حسن الترابي، واجه الإخوان المسلمون العديد من الانقسامات و غيروا اسم التنظيم مرات عديدة.
- **اليساريون :** الحزب الشيوعي السوداني ، الناصريون و البعثيون ، و وجدت على جانب هذه التيارات الرئيسية تيارات أخرى كالليبراليين و المستقلين و الإخوان الجمهوريين و القوى السياسية⁽¹⁾.

(1) ويكيبيديا ، تاريخ السودان فترة ما بعد الاستقلال ، تاريخ النشر : 2020/05/15 ، تاريخ الإطلاع 10 /05/ 2022 ، الرابط ar.m.wikipedia.org

1-2- الأزمة الدستورية:

لم يتم الاتفاق في الفترة التي سبقت الاستقلال على نمط معين من الحكم ، فقد احتدم النقاش بين أنصار الديمقراطية على النمط البريطاني ، و الديمقراطية الرئاسية على النمط الأمريكي. أما بعد الاستقلال ، فقد ألغي دستور الحكم الذاتي المعمول به آنئذ ، كما خلا منصب رئيس البلاد بعد إلغاء منصب الحاكم العام الاستعماري بإلغاء اتفاقية الحكم الذاتي ، و لذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاحتلال على أن يُعمل به بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد.

- **الحكم المدني الأول:** فشلت الأحزاب السودانية بعد الاستقلال في الاتفاق على أية صيغة توافقية بينها حول نظام الحكم و الدستور ، و استمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال ، كما أخفقت في تقديم حل لمشكلة جنوب السودان ، بالإضافة إلى تردي الأحوال الاقتصادية ، مما مهد لتدخل الجيش لإقصائها عن الحكم ، مستغلًا السخط الجماهيري المتزايد بتأزم الوضع في البلاد ، و كانت الساحة السياسية تسودها عدة تيارات ، منها التيار السياسي بزعمامة عبد الرحمن المهدي ، و التيار الإسلامي بزعمامة حسن الترابي ، بالإضافة إلى التيار اليساري و الليبراليين و المستقلين.
- **الحكم العسكري الأول (1969-1985) عهد الفريق عبود :** كان الاستيلاء على السلطة بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958 ، أول ضربة لنظام التعددية الحزبية في السودان ، و مقدمة لسلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية التي صبغت تاريخ البلاد ، شكل الحكم العسكري حكومة مدنية تكنوقراطية حاول من خلالها التصدي للمشاكل الأساسية الثلاثة للبلاد.⁽¹⁾
- **الحكم المدني الثالث :** أنجز الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وعده بعد انقضاء مدة العام ، و لأول مرة يتخلى قائد انقلاب عسكري عن السلطة طواعية ، و جرت الانتخابات في موعدها ، فاز فيها حزب الأمة بزعمامة الصادق المهدي ثم أحمد الميرغني.

(1) بعد 64 من الاستقلال ، السودان يبحث عن دستور دائم ، تاريخ النشر 2020/11/12 ، تاريخ الإطلاع 2022/5/3 ، الرابط : acpss.ahram.org.eg

اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار ، سُكّلت خمس حكومات متعاقبة ، و كانت الهزائم المتعاقبة في جنوب السودان سببا في تدمير القيادة العسكرية التي عقدت اجتماعا و قدمت مذكرة للصادق المهدي ، مطالبة بتزويد الجيش بالعتاد الضروري ، او وضع حد للحرب الدائرة في جنوب السودان ، و هذا ما وتر العلاقة بين الجيش و حكومة الصادق المهدي في الأخير رضخت حكومة الصادق المهدي و أعلنت اتفاقية سلام ، و كانت بداية نهاية حكومة الصادق المهدي.

- **انقلاب الحركة الإسلامية :** في عام 1989 ، قامت الجبهة الإسلامية بانقلاب عسكري تحت إسم ثورة الإنقاذ الوطني ، بزعامة حسن عبد الله الترابي ، و كنتيجة لسياسات الحكومة السودانية الجديدة ، فقد تردت علاقاتها الخارجية ، و تمت مقاطعة السودان ، و إيقاف المعونات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، و إدراجه ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب ، و تعرضت البلاد في أغسطس /أوت 1998 ، لقصف أمريكي بصواريخ كروز ، و تولى عمر البشير الحكم لمدة 30 عاما إلى غاية الإطاحة به في 11 أبريل 2019 ، بعد احتجاجات عارمة شملت البلاد⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بعد 64 من الاستقلال ، السودان يبحث عن دستور دائم ، تاريخ النشر 2020/11/12 ، تاريخ الإطلاع 2022/5/3 ، الرابط : acpss.ahram.org.eg

الفصل الثاني:

السياق التاريخي للتحول السياسي في السودان

المبحث الأول: مرحلة ما قبل الانقسام في السودان.

المبحث الثاني: مرحلة ما بعد الانقسام من 2011 إلى

يومنا هذا.

المبحث الثالث: التحولات الراهنة في السودان

المبحث الأول – مرحلة ما قبل الانقسام:

المطلب الأول – نظام الحكم من 1965 إلى 1989 :

1-1- الديمقراطية الأولى 1956-1958:

بدأت الديمقراطية الأولى و قد ألف إسماعيل الأزهري وزارة ائتلافية بعد وزارته الأولى ، و استمرت من فبراير 1956 إلى غاية يونيو من العام نفسه ، و لقد بدأت تظهر الخلافات بين الأحزاب السياسية بعد إسقاط حكومة الأزهري ، و كان الخلاف الحزبي حول السياسة الخارجية في عام 1956 ، حول مشكلتي النيل و حلايب ، و أيضا حول اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء و التعمير المعروفة بالمعونة الأمريكية ، و أجريت انتخابات جديدة عام 1958 ، و لم يحرز أي حزب على الأغلبية المطلقة التي تمكنه من إنشاء الحكومة منفردا، فشكلت حكومة ائتلافية بقيادة عبد الله خليل من حزب الأمة ، و استمرت هذه الحكومة إلى غاية انقلاب الفريق إبراهيم عبود في نوفمبر 1968⁽¹⁾.

1-2- النظام العسكري الأول (1958-1964):

أثارت قضية المعونة الأمريكية الصراع بين الأحزاب المؤتلفة ، و احتدم الصراع و الخلاف عندما ساءت الأوضاع بسبب المناورات الحزبية ، و ظهرت مشكلة الدستور الذي تعذر الاتفاق عليه ، كما تجدد الحديث عن حكومة قومية ، و قد خاف عبد الله خليل على رئاسته إذا ما تكونت الحكومة القومية ، و استلم عبد الله خليل خطابا من سفير السودان في القاهرة ، و في نفس الوقت كتب السفير الأمريكي في القاهرة إلى زميله في الخرطوم ، عن اجتماع بين الحزب الوطني و الاتحادي بحضور جمال عبد الناصر ، تم فيه الاتفاق على إسقاط الحكومة في الخرطوم ، فاجتمع كبار آل المهدي بالفريق عبود و ثلاث ضباط من الجيش و اتفقوا على تسليم السلطة للجيش بقيادة الفريق عبود ، و حل البرلمان و الأحزاب

(1) إبراهيم حاج موسى ، التجربة الديمقراطية و تطور نظام الحكم في السودان ، (مصر ، القاهرة ، مطبعة الأهرام التجارية ، 1970) ، ص

السياسية ، و كان تاريخ 17 نوفمبر 1958 نهاية لأول نظام ديمقراطي في تاريخ السودان الحديث⁽¹⁾.

و بذلك تسلم الجيش السلطة بقيادة إبراهيم عبود ، و كان تسلم الجيش للسلطة مثالا على فشل الأحزاب السياسية في منح الشعب حكومة تركز جهودها لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و قضية الوحدة ، و كما هو معلوم ، فإن أول ما قامت به الحكومة العسكرية عندئذ هو إلغاء الدستور ، و تعطيل البرلمان و فرض الديكتاتورية الغاشمة ، فصادرت الحريات ، و أرهقت الشعب السوداني في الشمال و الجنوب على السواء، و استخدمت الحل العسكري لاستقرار الأوضاع في الولايات الجنوبية ، مما أدى إلى فرار أعداد كبيرة من الجنوبيين إلى الدول المجاورة ، و بالتالي تكوين تنظيمات و أحزاب سياسية و خاصة الانفصالية منها⁽²⁾.

1-3- الديمقراطية الثانية (1964-1969):

في أكتوبر 1964، انفجرت مظاهرات عارمة معادية للحكم العسكري بسبب مشكلة الجنوب ، و بسبب الندوات التي فتحها الرئيس عبود لكل القوى السياسية من أجل النقاش بغية الوصول إلى حلول لهذه القضية ، لكن الأحزاب استغلت هذا الموقف و عمدت إلى استبعاد النظام ، فحاول الرئيس أن يوقف هذه الندوات لكنه فشل ، فتدخل الجيش في جامعة الخرطوم و فرقها بالقوة و اشتهر فيها الطالب أحمد القرشي ، فانفجرت مظاهرات تحولت إلى عمل سياسي متكامل ثم الإضراب و العصيان المدني ، نتيجة لذلك اعلن الفريق عبود حل المجلس العسكري الأعلى و مجلس الوزراء و المجلس المركزي ، و تسليم السلطة للشعب ، و تكوين حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة ، عملت حكومته على حفظ الأمن و وحدة

(1) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، «التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة بين 1953 و 1989» ، مجلة المساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، منشورات جامعة بحري، الخرطوم ، العدد الأول ، السودان ، (ديسمبر 2015) ، ص ص : 71-72.

(2) نجاة الزين ، مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان و حكومة السودان (1983-2000)، (السودان ، جامعة الخرطوم ، 2000م) ، ص 30.

البلاد ، و ألغت القوانين المقيدة للحريات و رفعت حالة الطوارئ ، و استمرت هذه الحكومة إلى غاية انقلاب جعفر النميري 1969⁽¹⁾.

1-4- حكومة جعفر النميري (1969-1985):

تفاقت الأحوال في السودان ، إذ اشتغلت القوى التقليدية بصراعاتها و مصالحها الحزبية الضيقة ، لم تتمكن الجمعية التأسيسية من إجازة الدستور المرتقب ، و من ثم تعرضت البلاد لألوان من العنف و الصراع ، مما أدى إلى تأزم الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، بالإضافة إلى عجز الحكومات الوطنية منذ الاستقلال في معالجة قضية الجنوب ، و في تلك الفترة نظمت مجموعة من الضباط انقلابا عسكريا أطاح بحكومة المحجوب في 25 مايو 1969.

قاد هذا الانقلاب العقيد جعفر نميري ، الذي اعتبر أن حركته امتداد لثورة أكتوبر ، و أن الانقلاب جاء من أجل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي ، و يقف ضد الاستعمار و الإمبريالية و يسعى نحو الحل السلمي لمشكلة الجنوب ، و أعلن في بيانه المشهور أن سياسة الحكومة في الجنوب ستقوم على أساس من الحكم الذاتي الإقليمي في نطاق السودان الموحد ، و بالفعل كانت حصيلة ذلك البيان عقد اتفاقية أديس أبابا في مارس 1972 ، و التي استمرت نحو عشر سنوات و انهارت بعد تمرد جون قرنق عام 1983⁽²⁾.

1-5- الحكومة الديمقراطية الثانية (1985-1989) :

قامت مظاهرات شعبية ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية و المشاكل الاجتماعية و السياسية و فقدان الأمن ، قررت الجماهير الإطاحة بنميري في 6 أبريل 1985، و اختارت القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز للجماهير و الاستيلاء على السلطة ، و بذلك انتهت فترة حكم جعفر النميري، و أعلنت فترة انتقالية لمدة عام واحد تنظم في نهايتها انتخابات عامة تسلم بعدها السلطة إلى جمعية تأسيسية منتخبة ، و و كونت بذلك حكومة مدنية برئاسة

(1) محمد محمد أحمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، (منشورات دار الفكر 1988) ، ص 122.

(2) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن محمد ، المرجع السابق ، ص 73.

الدكتور الجزولي دفع الله ، يمارس فيها المجلس العسكري السلطة كرأس للدولة في مجال السيادة ، و يتقاسم السلطة مع الوزراء⁽¹⁾.
نجحت الحكومة الانتقالية نجاحا باهرا في نقل السلطة إلى الشعب ممثلا في أحزابه عبر انتخابات 1986، و بدأت بالتالي حقبة جديدة من تاريخ الديمقراطية في السودان ، واجهت الحكومة المنتخبة عدة مهام أولها التخلص من آثار فترة مايو ، و إصلاح الأوضاع الاقتصادية و إعادة السلام إلى الجنوب ، كما أن أهم أطراف هذه الفترة هو إرساء الدعائم لإقامة حكم ديمقراطي ، و هذا ما يتطلب ضمان الحريات الأساسية كحرية التنظيم السياسي والحريات الشخصية ، و هذا لا يتحقق في ظل التباينات السياسية و المناورات الحزبية للمنافسة على السلطة ، و التي شابت ذلك العهد الديمقراطي و ساهمت في سقوطه في 30 يونيو 1989⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه ، ص 74.

(2) المرجع نفسه ، ص 75.

المطلب الثاني – نظام الحكم من 1989 إلى 2011:

وصلت الجبهة الإسلامية السودانية إلى الحكم بانقلاب عسكري في 30 جوان 1989 ، و كأى نظام عسكري ، قامت حكومة الإنقاذ في البداية بتجميد العمل بالدستور السوداني، و حظر الأحزاب السياسية و عمل الصحف ، و اتجهت اتجاها شموليا ، ثم أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية و أطلقت على نفسها " ثورة الإنقاذ الوطني" في إشارة إلى محاولة إنقاذ البلاد من التردى الذي وصلت إليه في مجال المعيشة و الخدمات و الأمن ، حيث أضحى التمرد الجنوبي يهدد مدنا في شمال السودان.

انطلقت ثورة الإنقاذ من شعارات جديدة و طرحت توجهات تبلورت فيما عرف بالتوجه الحضاري، و تحرير القرار و استقلال الإرادة السياسية ، و واجهت عدة تحديات و أزمت في الداخل و الخارج ، و كان التمرد في الجنوب على أشده مع بواذر اضطراب في دارفور و شرق السودان ، و بما أن ثورة الإنقاذ قد جاءت في ظروف من التحولات الدولية قامت على النظام الدولي الجديد و الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد وجدت الحكومة نفسها في مواجهة مع الغرب و في مواجهة مع الداخل مع كل من التمرد الجنوبي و المعارضة الشمالية⁽¹⁾.

أمام هذه الظروف لجأت الجبهة الإسلامية إلى تجييش الشعب و تحريك البعد الديني باستثارة دافعية واجب الجهاد في الجنوب و حاولت تأهيل الجيش السوداني و إدخال أدبيات إسلامية في التدريب ، و شكلت ما سمته بقوى الدفاع الشعبي و الشرطة الشعبية ، و ربطت التوظيف بأداء الخدمة العسكرية و تدريب الطلاب قبل الانتساب للجامعة.

و نجح الترابي حين قدم عمر البشير بصفته قائد عسكري بالجيش السوداني و المسؤول عن عملية الانقلاب العسكري الحاصل ، و قامت هذه السلطة الانقلابية باعتقال كافة رؤساء الأحزاب السياسية بمن فيهم حسن الترابي مخطط الانقلاب ، هذه الخطوة ساعدت

(1) عبده مختار موسى ، « تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان و تحدي الانتخابات » ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 26 ، بيروت (2010) ، ص 38.

كثيرا في حصول القيادة السياسية الجديدة على الاعتراف الإقليمي ثم الدولي بداية من مصر ثم الدول العربية الأخرى ، بينما التزمت القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا الصمت في تحفظ ظاهر على الانقلاب و هوية القيادة ، و بعد نجاح الانقلاب ، أعلن عن تكوين مجلس بقيادة الثورة بعدد من الضباط بينهم جنوبيون ، و أصبحت لهذا المجلس السيادة على البلاد، ثم أعلن عن أسماء أعضاء مجلس الوزراء، و كان أغلبهم من المدنيين و أشخاص لم يعرف لهم أي نشاط سياسي سابق ، تم استقدامهم لتحسين صورة الحركة الانقلابية ، ثم جاءت مرحلة تم فيها فتح المجال للمشاركة السياسية و لم يصبح القرار يأتي بمبادرة من المجلس المعين و إنما من مؤتمرات تقيمها الحكومة و تدعوا لها أهل الاختصاص ، ما عرف في تلك المرحلة بنظام المؤتمرات ، و ذلك بعقد حوارات في شتى المجالات ، كالتعليم العالي و قضايا السلام و الصحة ، ترفع توصياتها إلى مجلسي الثورة و الوزراء من أجل البت فيها⁽¹⁾.

يعتبر هذا الانقلاب ثالث انقلاب عسكري في تاريخ السودان قاده عمر حسن أحمد البشير لإحباط إجازة الاتفاقية التشريعية ، و بدأت حقبة جديدة في تاريخ السودان ، سعت الحكومة فيها إلى التوصل إلى سلام و حل مشكلة الجنوب ، و في عام 2004 ، اتفق الطرفان على سلام شامل و إجراء استفتاء تقرير المصير يخير فيه الجنوبيون بين الوحدة أو الانفصال عن الجنوب ، و هذا ما أدى على انفصال جنوب عن الشمال سنة 2011⁽²⁾.

(1) محمد الأمين بن عودة ، النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني (دراسة حالة السودان) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2010-2011 ، ص 78.

(2) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن محمد ، مرجع سابق ، ص 76.

المطلب الثالث – انفصال جنوب السودان :

1-1- الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان :

يعاني السودان منذ استقلاله نشوب أزمات داخلية عاصفة ، مما ترتب عنه نشوب الحروب الأهلية التي خلفت ملايين القتلى، و تعد أزمة جنوب السودان مثالا صارخا ، حيث خلفت مآسي بشرية ، و كانت مثالا لكيفية لعب الاستعمار بمقدرات الشعوب وفقا لمصالحه من أجل نهب الموارد⁽¹⁾.

يشمل جنوب السودان الولايات الإدارية الثلاث : النيل الأزرق، بحر غزال والاستوائية (جوبا) ، و يرتبط جنوب السودان بالدول الإفريقية التي تقع جنوبه ارتباطا يتعدى بكثير ارتباطه بشماله ، و نتحدر المجموعات التي تتحدث اللغات النيلية كالثلك و الباريا و النوير و الأنوك و الأشولي من غرب الحبشة ما بين نهر أومو و أعالي نهر البيور⁽²⁾.

بعد قيام الحكم الثنائي في السودان 1899، قامت السياسة في الخرطوم على إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب ، و التقليل من انتشار الثقافة العربية الإسلامية فيه ، و نشر اللغة الإنجليزية و دعم الإرساليات التبشيرية بالجنوب ، هذه السياسات عرفت بسياسة الأراضي المغلقة 1830 ، و من جهة أخرى ، رفض الجنوبيون هذه السياسة ، و هو ما توصل إليه مؤتمر جوبا 1947 الذي طالب بضرورة إنهاء العمل بقانون الأراضي المغلقة و فتح الحدود و إقرار حرية التدين⁽³⁾ .

و بدأت مشكلة الجنوب في التعقيد نتيجة لسياسة نظام الجنرال عبود بفرض الهوية العربية الإسلامية بالجنوب ، و بدأت حركات جنوبية مسلحة أهمها حركة أنيانيا ANIANIA ، و تفاقمت بإعلان جعفر النميري إلغاء الحكم الذاتي الإقليمي بالجنوب و تطبيق الشريعة

(1) عبد اللطيف فاروق أحمد ، انفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي العربي، (ط 1 : القاهرة ، مصر ، المكتب العربي للمعارف ، 2012) ، ص 43.

(2) عمر سهات ، الأزمة السودانية 1983-2005 (بين تفاعل العوامل الداخلية و تدخل المؤثرات الخارجية) ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر 2005-2006 ، ص 53.

(3) محمد الأمين بن عودة ، مرجع سابق ، ص 109.

الإسلامية بالإقليم ، مما أعاد السودان إلى دائرة حرب أهلية بعد فترة سلام دامت عقدا من الزمان⁽¹⁾.

في سبتمبر 1991 ، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤتمرا بمدينة توريت الجنوبية على إثر سياسة الدفاع الشعبي لحكومة الإنقاذ ، تم تبني مبدأ تقرير مصير شعب السودان، و طرح جون قرنق بجانب مبدأ تقرير المصير خيار الكونفدرالية، و ذلك حسب رأيه لرفض الجبهة الإسلامية (حكومة الإنقاذ) لمبدأ فصل الدين عن الدولة .

تم التوصل لاتفاقية نيفاشا للسلام ، ليتم تقنين مبدأ تقرير المصير لشعب جنوب السودان ، و اقترب ملف الجنوب من الحل النهائي ، و خلقت اتفاقية نيفاشا و قبلها اتفاقية ماشاكوس الإطارية و بروتوكول 2002 تقاسم الثروة و السلطة ، و نصت الاتفاقية على أن شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعه المستقبلي ، على أن يتم الاستفتاء بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ، و التي قررت مدتها بستة سنوات بعد توقيع الاتفاقية في جانفي 2011⁽²⁾ .

2-1 - استفتاء تقرير المصير :

أجري استفتاء جنوب السودان لتقرير مصيره في 9 جانفي 2011 ، ، و تضمن قانون الاستفتاء الذي أجازه المجلس الوطني السوداني في 29 ديسمبر 2009 ، بنودا كثيرة أهمها:
1- أن يكون الناخب مولودا بأبوين ينتمي أحدها او كلاهما إلى أحد المجموعات الأصلية المستوطنة في جنوب السودان قبل 1 جانفي 1956 ، أو مقيما بصفة دائمة متواصلة منذ هذا التاريخ.

⁽¹⁾ بدر حسن شافعي ، «التطور التاريخي للصراع بين شمال و جنوب السودان» ، مجلة السياسة الدولية ، منشورات مركز الأهرام للدراسات

السياسية و الاستراتيجية ، العدد 183 ، القاهرة ، مصر (جانفي 2011)، ص 175.

⁽²⁾ محمد الأمين بن عودة ، مرجع سابق ، ص 111.

2- يعتبر الاستفتاء قانونا إذا اقترح ما لا يقل عن 58% من الناخبين المسجلين ، و إذا لم يكتمل النصاب ، يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال 60 يوما من تاريخ إعلان النتيجة.

و في 7 فيفري 2011 ، أعلنت المفوضية العليا لاستفتاء جنوب السودان أن النتيجة النهائية كانت 98.83% لصالح خيار الانفصال ، و أعلن كل من الرئيس عمر البشير و سلفاكير (رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان) قبولهما للنتيجة و احترام إرادة الشعب في إقليم جنوب السودان⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ نتيجة استفتاء جنوب السودان ، جريدة اليوم السابع المصرية ، العدد 32 ، (الاثنين 7 فيفري 2011).

المبحث الثاني – مرحلة ما بعد الانقسام من 2011 إلى يومنا هذا:

المطلب الأول – عدم الاستقرار و الاستياء في السودان :

رغم انفصال الجنوب ، إلا أن السودان بقي يعاني من الاضطرابات و المشاكل الداخلية ، خاصة في دارفور و المنطقة الشرقية لا سيما أوساط شعب البجا ، و يواجه السودان مشاكل سياسية خطيرة ، فعمر البشير هو الذي أشرف على انفصال الجنوب ، و فقد هيئته خصوصا مع التحالف الطويل بين الجيش و حزب المؤتمر الوطني ، إضافة إلى الجبهة القومية الإسلامية التي تقوم على قوة البشير .

و قد شهدت الخرطوم تظاهرات محدودة طيلة عام 2011 ، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية و انقطاع الماء الذي طال أمده ، و هناك دلائل كثيرة على التعبئة بين الطلاب و الفئة الشبابية مثل حركة " قرقنا"بالإضافة إلى الاستياء الكبير من كل الدوائر الحكومية و جهودها ، و في بلد أطاحت الاحتجاجات الشعبية فيه بنظام الحكم بصورة دورية قبل وقت طويل من ظهور مصطلح الربيع العربي.

في حين هدات الاحتجاجات في الجزء الأكبر منها ، لا تزال هناك مشاعر استياء في الشارع السوداني و في الأطراف حتى داخل صفوف حزب المؤتمر الوطني ، ما يتسبب في جعل الوضع الراهن مضطربا و غير مؤكد⁽¹⁾ .

و من المشاكل التي واجهها السودان بعد انفصال الجنوب :

المطلب الثاني – الحرب في دارفور:

يقول الخبير الاستراتيجي طلعت مسلم : " أزعجني كثيرا النعمة التي يرددها البعض بما فيهم قوى دولية بل و الاتحاد الإفريقي،إن الصراع في دارفور بين قبائل عربية و هو الرعاة

⁽¹⁾ السودان من صراع إلى صراع ، ترجمة المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، تعليق : أماني الطويل ، العدد 89 ، ماي 2012 ، ص ص : 36-37.

و قبائل ذات أصول إفريقية تعمل بالزراعة ، و أن العرب الموجودين هم أفارقة بالطبيعة ، و الذي أدى إلى ذلك عمليات المصاهرة الدائمة بين القبائل باعتبارها مسلمة⁽¹⁾.

هناك العديد من العوامل التي أدت على تفاقم أزمة دارفور ، منها:

أ- العوامل الداخلية: يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الشكل السياسي : كضعف التعددية السياسية و الديمقراطية ، و الاضطرابات

السياسية و تشكل الصراع على السلطة و المشاركة السياسية.

- العامل الإيديولوجي : بسبب تباين الخلفيات السياسية و الإيديولوجية في التنظيمات

السياسية داخل الإقليم².

- العامل البيئي : ضربت منطقة غرب و وسط إفريقيا أزمات جفاف و تصحر ، مما

أثر على أزمة دارفور³

ب - عوامل تاريخية ممتدة : منها :

- النزاع الثقافي بين القبائل الدارفورية و القبائل غير الدارفورية.

- صراع الهوية على أساس الأصل العربي و الأصل غير العربي.

- العامل الاجتماعي : كتردي مستوى الخدمات الصحية و عدم وجود مشاريع تحديث

و صناعة تخدم الإقليم.

- النزاع الجيوسياسي بسبب موقع دارفور و حدوده مع ثلاث دول تعاني من صراعات

مسلحة كالتشاد و ليبيا ، مما أدى على انتشار النهب المسلح.

و لكن هناك أسباب حقيقة وراء الأزمة :

(1) منار عبد العزيز محمد عمرو ، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجا) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2015-2016 ، ص46.

² سمر إبراهيم محمد إبراهيم ، الأسباب البيئية لاندلاع أزمة دارفور ، تاريخ النشر 20 أبريل 2020 ، الموقع : amsd-info/main/main /php

³ المرجع نفسه .

- العوامل الاقتصادية : الصراع في دارفور استنزف جهودا و مبالغ طائلة ، كان من المفروض أن تنفق على تطوير البنية التحتية في الجنوب و الغرب ، وخاصة إقليم دارفور ، لذلك تفشى الفقر و البطالة و الهجرة بسبب الإهمال.
 - مشكلات الملكية و حيازة الأرض: و تعتبر حكومة الخرطوم المسؤول الأول عن تأجيج الصراعات لأنها لم تأخذ بجدية مسألة توزيع الأراضي و أوقات الرعي ، و التي تعتبر في دارفور سمة الحياة الرئيسية و طريقة توزيع السلطة فيها.
 - إلغاء الإدارة الأهلية في دارفور.
 - تشابك الحدود و انتشار السلاح في الإقليم.
 - السياسات التعليمية و البطالة.
 - عزلة الإقليم و قلة المواصلات.
- كل هذه الظروف جعلت قضية دارفور قضية متشعبة و معقدة لفتت نظر العالم و إفريقيا إليها⁽¹⁾.

1-1- مراحل الأزمة:

- كانت المرحلة الأولى نزاعات بين القبائل بسبب تقسيم المراعي و أوقات الرعي و التنقل من مكان لآخر.
- مرحلة ضعف نظام الحكومة في الخرطوم ، و أثر ذلك على دارفور ، و بدأ تدفق السلاح إليها بشكل واضح مع التدخل الخارجي الذي عانت منه.
- بدأت الأزمة فعليا منذ 2003 بعد اكتمال تسليح دارفور بالأسلحة الأتوماتيكية و الهجوم على مطار الفاشر ، و تستمر هذه المرحلة إلى يومنا هذا ، حيث بدأت

(1) المرجع نفسه ، ص ص : 47-51.

مجموعتان مسلحتان (جيش تحرير السودان و حركة العدل و المساواة) حربا مفتوحة أدت إلى مقتل 180 ألف شخص⁽¹⁾.

و قد أثرت ميليشيا الجنجويد على الأمن في دارفور ، فكانوا يكتسحون القرى و يقتلون الرجال و يغتصبون النساء و يخطفون الأطفال ، و تقتل الثيران في القرى و تصطاد الحيوانات و الإبل و الماشية و بذلك تدهورت البنية التحتية بطريقة منظمة⁽²⁾.

1-2- اندلاع الحرب:

اندلعت الحرب في فيفري 2003 ، بقيادة مجموعتين متمردتين هما حركة تحرير السودان و حركة العدل و المساواة في مواجهة الحكومة السودانية و اضطهاد سكان دارفور من العرب ، و ردت الحكومة بهجمات كانت عبارة عن حملة تطهير ضد السكان غير العرب ، فقتل فيها الآلاف من المدنيين و اتهم عمر البشير بارتكاب إبادة جماعية و جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الدولية.

الأطراف المتنازعة هي الحكومة السودانية و حركة الجنجويد من جهة ضد الحركات المتمردة خصوصا حركة تحرير السودان و حركة العدل و المساواة و هي حركات مكونة من مجموعات غير عربية (الغور و الرغاوة و المساليب) ، و تقدر التقارير أن الخسائر البشرية بلغت مئات الآلاف من القتلى.

و قعت الحكومة و حركة العدل و المساواة اتفاقا لوقف إطلاق النار في فيفري 2010، و عقد اتفاق مؤقت للسلام نجحت من خلاله حركة العدل و المساواة في نيل حكم شبه ذاتي في دارفور ، و رغم ذلك تعطلت المفاوضات بسبب اتهامات للجيش السوداني بشن غارات و ضربات جوية ضد إحدى القرى و انتهاك اتفاق تولو ، و هدد حركة العدل و المساواة بمقاطعة المفاوضات⁽³⁾.

(1) زكي البحيري ، مشكلة دارفور (أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية) ، (مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2010) ، ص ص : 118-119.

(2) روبرت كولينز ، مرجع سابق ، ص 340.

(3) موقع ويكيبيديا ، الحرب في دارفور ، تاريخ النشر : 23 فيفري 2014 ، تاريخ الاطلاع 2ماي 2022 ، الرابط : ar.m.wikipedia.org.

في نوفمبر 2011 ، شكلت حركات دارفور تحالفا مع الحركة الشعبية (قطاع الشمال) التي تحارب الحكومة في ولايتي جنوب كرفان و النيل الأزرق المتاخمتين لدولة جنوب السودان ، و ترتب عنه تصعيد عسكري أوسع مع القوات الحكومية ، و تعرضت حركة العدل و المساواة التي ينظر إليها على أنها أقوى حركات دارفور لانتكاسة عندما قتل زعيهما إبراهيم خليل في غارة جوية لم تكشف الحكومة عن تفاصيلها.

و كان إبراهيم خليل يتمتع بكاريزما سياسية و عسكرية فقدتها الحركة التي اختارت شقيقه جبريل خلفا له ، و توعدت الحكومة بالثأر لمصرع مؤسسها، و في مطلع 2014 طرأ تغيير محوري على المشهد عندما دعا الرئيس البشير خصومه إلى حوار شامل يتبناه الاتحاد الإفريقي ، الذي فوض فريق وساطة بقيادة رئيس جنوب إفريقيا السابق تابو امبيكي لإنجاحه ، و لم تسفر عدة جولات من الحوار في إحراز تقدم في المفاوضات رغم توقيع الحكومة بشكل منفرد¹.

و جرت مفاوضات عند توقيع تحالف نداء السودان ما فتح إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضع حدا للمشكلات داخل الإقليم² وسط هذا الانقسام ، نظمت الحكومة بموجب اتفاق الدوحة استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور بوصفه آخر مراحل تطبيق هذا الاتفاق ، وسط دعوات من الحركات المسلحة لمقاطعته ، و كان على الناخبين الاختيار ما بين تكوين إقليم واحد أو الإبقاء على الوضع الإداري القائم الذي يقسم بموجبه الإقليم لخمس ولايات ، و هو ما تفضله الحكومة و ما اختاره الناخبون ، و نتيجة لاستفتاء انتهى أجل السلطة الإقليمية لدارفور التي يرأسها زعيم حركة التحرير و العدالة التجاني سيبي ، لكن الحكومة تعهدت بمواصلة مشاريع الإعمار المنصوص عليها في اتفاق الدوحة⁽³⁾.

¹ زكي البحيري ، المرجع السابق.

² موقع العربية ، تواصل مفاوضات الحكومة السودانية و المتمردون في أديس أبابا ، تاريخ النشر : 13 أوت 2016 ، الرابط : arabia.news.com

⁽³⁾ أزمة دارفور من 2003 إلى 2016 ، موقع الجزيرة ، تاريخ النشر : 7 سبتمبر 2016 ، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2022 ، الرابط : Aljazerra.net/encyclopedia/eventsIk

المطلب الثالث – شعب البجا:

في ظل الصراع الظاهر الذي يحظى بالكثير من الاهتمام في دارفور و على طول الحدود بين السودان و جنوب السودان ، لم تحظ ولايات البحر الأحمر و كسلا و القضارف في شرق السودان باهتمام يذكر⁽¹⁾.

تعيش قبائل البجا ، و هي الأكبر في شرق السودان منذ آلاف السنين في تلك المنطقة ، التي تشترك في الحدود مع مصر و أريتيريا ، و لهم ثقافتهم الخاصة و لغتهم و زيهم و طعامهم الذي يتحصلون عليه من رعي الإبل و الزراعة.

طلبت قبائل البجا حكومة البشير بإنهاء تهميشهم اقتصاديا و سياسيا ، و في عام 2018 ، شارك البجا بقوة في الاحتجاجات العارمة التي قادت على الإطاحة بحكومة البشير في أبريل 2019 ، و ساند البجا الحكومة الانتقالية التي تشكلت في أغسطس 2019 ، و التي وقعت في أكتوبر 2020 اتفاق جوبا للسلام مع المجموعات المعارضة ، و تضمن هذا الاتفاق شقا خاصا بشرق السودان وقع عليه أعضاء من البجا يقول المحتجون أنهم لا يمثلونهم .

و نظم البجا مظاهرات عارمة ، فأغلقوا الطرق و أوقفوا صادرات النفط لجنوب السودان ، و أغلقوا ميناء بورت سودان و هو المنفذ الوحيد الذي تتم عبره حركة التجارة السودانية ، كما أغلقوا الطريق المؤدي إلى الخرطوم.

تبحث قبائل البجا عن المساواة ، و تقع بين الحين و الآخر نزاعات داخلية بين قبائل البجا ، كان آخرها بين الهدندوة و بني عامر ، عقب توقيع شخصيات ينتمي بعضها لبني عامر على اتفاق السلام في جوبا كمثلين عن قبائل البجا ، و قاد زعيم الهدندوة الاحتجاجات الأخيرة للمطالبة بإلغاء اتفاق السلام الموقع في 2020 ، و يقول أوهاج عيسى من مدينة بورتسودان : " خرجنا ضد البشير من أجل المساواة ، و هذا ما لم يحصل حتى الآن"⁽²⁾.

(1) السودان من صراع إلى صراع ، مرجع سابق ، ص 29.

(2) السودان من صراع إلى صراع ، مرجع سابق ، ص 29.

المبحث الثالث – التحولات الراهنة في السودان :

المطلب الأول – السودان قبل سقوط البشير:

قام عمر البشير بتعديل الدستور في 14 ديسمبر 2018 ، حتى يضمن لنفسه ولاية رئاسية جديدة في انتخابات 2020 ، و زاد الأمر سوء عدم وجود مخرجات فعلية من الحوار الوطني الذي أطلقه البشير في خطاب " الوثبة" في مطلع عام 2014 ، بعد احتجاجات الخبز و الوقود عام 2013 ، فقد رفض الحزب الحاكم تقديم أي تنازلات للمعارضة التي شاركت في الحوار ، و رفض مطالبها بتأجيل انتخابات 2015 ، و قام بتعديل الدستور ، و وصل الأمر إلى اعتقال قادة المعارضة كما حدث مع الصادق المهدي زعيم حزب الأمة⁽¹⁾.

و يعتبر عمر البشير الفاعل الأقوى في النظام السوداني ، فقد صمد البشير أيام رياح التغيير لأكثر من 29 سنة ، و استطاع ببراهماتية فائقة أن يلعب على كل الحبال السياسية و الدبلوماسية و الإيديولوجية ، أما علاقته بالحركة الإسلامية فقد كانت مضطربة منذ 1989 و لكن التطور التاريخي للأحداث كان لصالحه ، و بعد الإطاحة بالترابي ثم إزاحة باقي القادة الإسلاميين المخالفين له ، و ضرب الثقة بين من بقي منهم في صف النظام الحاكم ، أصبح البشير هو المؤثر الأول في الحركة الإسلامية التي أصبحت مجرد كيان يوجهه البشير حيث أراد⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بعلاقته مع كبار ضباط الجيش و المؤسسة العسكرية و جهاز الأمن ، فإن من أهم ما يميز علاقة البشير بقيادة الجيش و الأمن هو بناؤه سعمة راسخة مفادها أنه لا يضحى أبدا بقيادته و رفقائه ، فقد يعزل البشير قائدا أو يحوله من منصبه لكنه لا يقوم

(1) خيرى عمر ، «الجدل السياسي و تحدي الانتقال السلمي في السودان» ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 22 ، جامعة سكاريا ، تركيا (يناير 2019) ، ص 7.

(2) محمد علي كاظم ، تقدير موقف (احتجاجات السودان، أسبابها، سياقاتها) ، (مصر ؛ دار النهضة العربية للنشر ، 2019) ، ص 83.

بتسليمه لقوة أجنبية ، لذلك منذ بداية الأحداث أصدر الجيش بيانين يؤيد فيهما النظام الحاكم⁽¹⁾

و اعتمد البشير على قوات الدعم السريع (الجنجويد سابقا) ، و جعل الاشراف على هذه القوات من اختصاص جهاز الأمن و المخابرات الوطني منذ أغسطس 2013⁽²⁾.

المطلب الثاني - سقوط حكومة البشير:

خرج الشعب السوداني للتظاهر ضد حكومة البشير ، و كانت الدهشة أن اندلاع الشرارة الأولى كان خارج الخرطوم، حيث بدأت المظاهرات في مدن و حواضر بعض الولايات منها عطبرة (حوالي 310 كلم شمال الخرطوم) ، و المطارف 311 كلم شمال الخرطوم ، و مدينة بورتسودان حوالي 732 كلم شمال السودان ، و قبل أن تنتفض ولاية الخرطوم للحراك ، ظهر هاشتاغ ≠ مدن السودان تنتفض ≠ ليكون أول وسم تناوله وسائل التواصل الاجتماعي لتروج به للحراك.

ثم توسعت الاحتجاجات تدريجيا إلى بعض أحياء الخرطوم، و يعد ذلك نقلة نوعية لتمرکز الأحزاب السياسية الفاعلة و منظمات المجتمع المدني الناشطة ، و اتسم الحراك بالطابع السلمي في غالبيته ، و صاحب الحراك تعطيل الدراسة و التعليم الأساسي و الثانوي و حتى العالي ، و تم حجب وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك و التويتر.

و قد تعاملت حكومة البشير مع الحراك بمراحل :

المرحلة الأولى : خطاب بنبرة استعلائية مع التهديد و التخوين.

المرحلة الثانية: اعترفت الحكومة بالحق الدستوري للمواطنين في التعبير عن آرائهم سلميا.

(1) عبد الوهاب الأفندي ، «ما بعد إنقلاب البشير الخامس (طرق الرحيل)» ، مقال منشور في العربي الجديد ، الرابط: www.alaraby.co.uk/opinion ، تاريخ النشر : 2 مارس 2019.

(2) خيري عمر ، مرجع سابق ، ص 5.

المرحلة الثالثة : في الأسبوعين الأخيرين (منتصف فيفري 2019) ، خطاب رئاسي في نوعين من التراجع و التواضع و التخويف من فزاعة المؤامرة مع الإقرار بشرعية المظاهرات⁽¹⁾.

في وقت مبكر من صباح يوم 11 أبريل 2019 ، انتشرت بين حشود المتظاهرين خارج مقر الجيش في أم درمان أنباء تشير إلى أن وزارة الدفاع السودانية على وشك إصدار بيان بالغ الأهمية ، حيث أعلن وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف أن الجيش سوف يدير شؤون البلاد بعد استقالة البشير ، و أشار إلى أنه سيتم تشكيل حكومة مؤقتة في الوقت المناسب ، كما تم إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر مع فرض حظر التجول في جميع المراكز الحضرية الرئيسية ، بدء من الساعة العاشرة مساءً إلى الخامسة صباحاً ، لمدة شهر ، و قال الوزير أن الجيش سوف يقوم بإغلاق المدينة و الحكومة لمدة 24 ساعة فيما يتم إنهاء الترتيبات الانتقالية.

و قد رد تجمع المهنيين السودانيين معلناً أن استقالة البشير و تحركات وزير الدفاع هي انقلاب عسكري، و أن التجمع و غيره من قادة الاحتجاج سيواصلون اعتصامهم حتى يتم الإعلان عن الانتقال إلى حكومة مدنية ، و أكد المتحدث باسم التجمعات المعارضة قائلاً : " يجب أن يتولى المدنيون الآن السلطة من الجيش"⁽²⁾.

و قد اختار مجلس السيادة رئيس الحكومة في أوت 2019 ، و المجلس هو هيئة حاكمة تشكلت من المدنيين و العسكريين للإشراف على الانتقال الديمقراطي بعد الإطاحة بالبشير⁽³⁾.

(1) كمال محمد جاه الله الخضر ، « السودان : جغرافية الحراك الثوري و القوى الفاعلة » ، تقرير خاص ، مركز الملك فيصل لبحوث و الدراسات الإسلامية ، الرياض ، السعودية ، (ماي 2019) ، ص ص : 10-13.

(2) القصة الكاملة لسقوط البشير ، ثورة حقيقية أم مجرد تغيير في الوجوه ؟ مقال نشر بموقع الجزيرة بتاريخ 5 ماي 2022 ، الرابط : aljazeera.net/midan/reality/politics

(3) ثلاث حقائق عن عبد الله حمدوك ، رئيس وزراء المستقبل ، مقال منشور بتاريخ 2 يناير 2022 ، الرابط : swissinfo.ch/ara/472332

المطلب الثالث – الفترة الانتقالية و حكومة حمدوك:

بمجرد سقوط البشير و الإعلان عن تولي المجلس العسكري الانتقالي للسلطة في السودان ، بدأت عملية تفاوض شاقة سبقت إطلاق المرحلة الانتقالية ، حيث تفاوض المجلس العسكري مع أطراف مدنية عديدة أهمها الوفد الموحد الممثل لقوى الحرية و التغيير ، و انفتح المجلس العسكري على قبول مقترحات كافة الحزاب السياسية الأخرى بجانب أطراف أخرى غير سياسية كالتيارات الدينية.

لكن التوترات التي تسبب فيها فض اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة من جانب ، و الضغوط الدولية المتنامية خاصة بعد تعيين السفير دونالد بوث مبعوثا لأمريكا من جانب آخر ، عجلت بتوصل المجلس العسكري الانتقالي و قوى الحرية و التغيير لاتفاق تقاسم السلطة ، جسده الوثيقة الدستورية ، و التي حملت العديد من الملامح التي تكشف عن الصيغة المعقدة للعملية التفاوضية ، و تم الاتفاق على إقرار فترة انتقالية مطولة تمتد إلى ستة و ثلاثين شهرا ، يقوم الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية هي: المجلس السيادي ، مجلس الوزراء و المجلس التشريعي ، يعد المجلس السيادي رأس الدولة و رمز وحدتها و سيادتها ، يتشكل من 11 عضوا؛ يمثل خمسة أعضاء منهم المجلس العسكري الانتقالي و خمسة آخرون قوى الحرية و التغيير بالإضافة إلى عضو مدني¹.

أما مجلس الوزراء ، فيتكون من رئيس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية و التغيير، و الذي يتولى تشكيل الحكومة ، و على أن لا يتجاوز عدد أعضائه عشرين وزيرا، و أن يختار المجلس العسكري وزيرى الدفاع و الداخلية.

أما المجلس التشريعي ، فيضم عددا من الأعضاء ، لا يتجاوز الثلاثمائة ، ممثلين لكافة المكونات السياسية والمجتمعية في السودان ، على أن تحدد قوى الحرية و التغيير 67%

¹ أحمد أمل مجد ، مرجع سابق ، ص 76.

من هؤلاء الأعضاء من داخل الأحزاب و الحركات الموقعة على إعلان الحرية و التغيير ، مقابل 33% من الأعضاء الذين تعينهم القوى السياسية من خارج إعلان الحرية و التغيير .

من المهام المحددة للحكم الانتقالي مايلي :

- مهام تحقيق السلام ، و إنهاء الحرب و تحقيق السلام العادل و الشامل ، و معالجة الأسباب الجذرية للحرب .

- مهام تشريعية و قضائية ، تضمنت سن التشريعات المنظمة لأداء مهام الفترة الانتقالية ، مع إنشاء آليات للإعداد و وضع الدستور ، و إلغاء القوانين التمييزية و المقيدة للحركة ، و محاسبة منتسبي نظام البشير على جرائمهم بحق الشعب السوداني ، و الإصلاح القانوني و تطوير المنظومة الحقوقية و العدلية .

- المهام الاقتصادية كمعالجة الأزمة الاقتصادية و تحقيق التنمية المستدامة ، و إصلاح أجهزة الدولة العسكرية، و تحقيق التنمية الاجتماعية¹ .

- المهام المتعلقة بالعلاقات الخارجية ، وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح السودان، و تبني العلاقات الخارجية على أساس الاستقلالية و المصالح المشتركة⁽²⁾ .

و في 12 أكتوبر 2020 ، و بعد توقيع الحكومة السودانية اتفاقا للسلام ينهي الصراعات المسلحة في إقليم دارفور و جنوب كرفان و جنوب النيل الأزرق ، حددت المرحلة الانتقالية لتنتهي في يناير 2024 ، على أن يتم تسليم المكون المدني السلطة في أبريل 2022 ، كذلك نصت الوثيقة الدستورية على تشكيل مجلس للوزراء يقترح مكون الحرية و التغيير إسمه ، و سُمي عبد الله حمدوك للمنصب ، على ألا يتجاوز عدد أعضاء الحكومة عشرون وزيرا ، يعتمدهم مجلس السيادة ، و يشمل مهام مجلس الوزراء كل الصلاحيات التنفيذية .

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق ، 1 .

⁽²⁾ أحمد أمل محمد ، «تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان» ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد 14 ، المجلد 15 ، (أفريل 2022) ، ص : 76 .

و رغم أن الاتفاق كان من المفروض أن يقود إلى انتقال سلس للسلطة ، فإن الشكوك طبعت العلاقة بين المكونين المدني و العسكري منذ البداية ، في ضوء ميل العسكريين للتمسك بالسلطة ، و قد تبذت الريبة في العلاقة بين الطرفين المدني و العسكري منذ الأسابيع الأولى لتشكيل الحكومة في حدثين مهمين ؛ يتمثل الحدث الأول في قيام رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في 27 يناير 2020 بإرسال خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيه إرسال بعثة أممية تحت البند السادس من الميثاق لمساعدة السلطة الانتقالية في السودان على دفع عملية السلام و إعادة بناء قدرات قوات الشرطة و إعادة توطين النازحين و نزع السلاح بعد توقيع اتفاق نزع السلاح مع الجماعات المسلحة ، و فُسرت هذه الخطوة حينها بأنها إتفاف على مجلس السيادة الذي اعتبر الطلب استقواء بالأمم المتحدة ، و في إثر ذلك عقد مجلس الأمن و الدفاع اجتماعاً طارئاً لبحث رسالة حمدوك ، تمخض عنها تكليف رئيس الوزراء بكتابة خطاب جديد إلى الأمين العام للأمم المتحدة أرسل في 27 فيفري 2020 ، و ركز الطلب على أن تشمل مهمة البعثة الأممية تحقيق السلام و دعم الاقتصاد و عودة النازحين و الإعداد للإنتخابات القادمة ، و قد أقر مجلس الأمن الدولي في أبريل 2020 الرسالة المقدمة من حمدوك ، مؤكداً ضرورة حماية المكاسب الديمقراطية و تجنب العودة إلى الحرب¹.

أما الحدث الثاني الذي أظهر الشكوك المتبادلة ، فتمثل في إجازة الكونغرس الأمريكي في يناير 2021 لقانون التحوّل الديمقراطي في السودان و المحاسبة و الشفافية المالية ، و جاء هذا القانون الذي وقف خلفه ناشطون سودانيون داعماً للمدنيين ، ملوحاً بفرض عقوبات إذا لم يسلم العسكريون رئاسة مجلس السيادة إلى المدنيين بعد انقضاء دورتهم وفقاً للوثيقة العسكرية².

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق ، ص ص : 1-2.

² أحمد أمل مجد ، مرجع سابق ، ص 77.

بناء عليه ، لم يشكل الخلاف الحاد الذي ظهر بين الحكومة المدنية و العسكر في مجلس السيادة عقب إحباط محاولة التمرد الفاشلة ، و طالب محمد الفلكي سليمان عضو مجلس السيادة الجماهير بالخروج لحماية الثورة ، و رد العسكريون على لسان عبد الفتاح البرهان بالتساؤل عن " حماية الثورة " ممن؟ معتبرين ذلك محاولة للنيل من القيادة العسكرية، و أصدر مجلس الوزراء بيانا أدان فيه المحاولة الانقلابية مؤكدا على تحصين الفترة الانتقالية، و تمتين الشراكة بين العسكريين و المدنيين ، و في 22 سبتمبر 2021 ، انتقد البرهان المدنيين في خطاب أثناء تخرج دفعة للضباط ، قائلا : " إن القوى السياسية انشغلت بالصراع على السلطة و المناصب " ، و أضاف أن المؤسسة العسكرية لن تترك جهة واحدة تتحكم في مصير البلاد.

و صرح محمد الفلكي سليمان في مقابلة مع التلفزيون الرسمي في 24 سبتمبر 2021 ، بأن ما يدور في الساحة السياسية من سجالات بين المكون العسكري و المدني يرمي إلى تغيير المعادلة السياسية من قبل العسكريين ، مشيرا إلى أن ما أطلقه رئيس المجلس السيادي و نائبه أخطر من محاولات الانقلاب الفاشلة نفسها⁽¹⁾.

و في 25 أكتوبر 2021 ، أعلن عبد الفتاح البرهان قائد الجيش و رئيس مجلس السيادة فرض حالة الطوارئ ، و حل حكومة حمدوك ، ووضعه تحت الإقامة الجبرية ، إضافة إلى اعتقال عدد من الوزراء ، و يرى الكثير أنها انقلاب جديد يعطل مسار المرحلة الانتقالية ، و قد سيطر الجيش على جميع مقدرات البلاد ، و أطاح بشركائه في السلطة منعا لانزلاق السودان في هاوية الحرب الأهلية على حد قوله ، هذه الإجراءات لم ترق للشارع السوداني و عادت الاحتجاجات و المظاهرات ، التي عرفت بمليونية 30 أكتوبر ، و خرج عدد كبير من السودانيين إلى الشارع منددين بالانقلاب ، و لتهدئة الأوضاع و بضغط دولي ، أعيد حمدوك إلى منزله عقب اختطافه ، و وضع تحت الحراسة المشددة ، و أفرج عن الوزراء

⁽¹⁾ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين و تحديات المرحلة الانتقالية في السودان ، سلسلة تقرير موفق ، وحدة الدراسات العربية ، (أكتوبر

المعتقلين (حمزة بلول ، على حدور ، هاتم حسب الرسول ، يوسف آدم) ، و تدخلت الأمم المتحدة و طالبت بالعودة إلى النظام الدستوري و استئناف المرحلة الانتقالية⁽¹⁾. و في بيان نشره المجلس عقب لقائه مع وفد أمريكي ، و تمخض عنه تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة ، و إقامة حوار وطني شامل لحل الأزمة السياسية الراهنة ، و أعلنت واشنطن عن إيقاف الإمدادات الاقتصادية للسودان إذا لم يتوقف العنف و عودة الحكومة التي يقودها المدنيون⁽²⁾.

و في 3 يناير 2022 ، قدم عبد الله حمدوك استقالته من رئاسة الحكومة الانتقالية السودانية، في كلمة متلفزة مساء الأحد 4 فيفري 2022 بعدما عاد إلى منصبه في 21 جانفي 2022 ، و عقب إقامة جبرية فرضها عليه الجيش إثر عزله. إعلان حمدوك الاستقالة جاء بعد احتجاجات في العاصمة الخرطوم مطالبة بالحكم المدني ، و سقط خلالها قتلى و جرحى ، و يعتبر توقيت الاستقالة حرجا خاصة مع توسع حركة الاحتجاجات ، رفضا للحكم العسكري بقيادة عبد الفتاح البرهان، ليبقى السودان تحت الحكم العسكري إلى غاية موعد الانتخابات في نوفمبر 2022⁽³⁾.

(1) السودان ، هل نتجه إلى الانفراج بعد الانقلاب العسكري؟ ، مقال منشور في موقع فرانس 24 بتاريخ 5 نوفمبر 2021، الرابط : france24.com

(2) السودان ، البرهان يعلن عن تشكيل حكومة جديدة تضم 25 وزيرا ، مقال منشور في موقع فرانس 24 بتاريخ : 21 جانفي 2022 ، الرابط : france24.com

(3) بعد استقالة حمدوك ، السودان نحو التصعيد ، تاريخ النشر : 4 جانفي 2022 ، الرابط : a.a.com.tr/ar

الفصل الثالث :

المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في
السودان و سيناريوهات الاستقرار

المبحث الأول: المبادرات الداخلية لحل الأزمة السودانية.

المبحث الثاني: المبادرات الخارجية و تأثيرها في بناء

التوافق السياسي في السودان.

المبحث الثالث: مستقبل السودان و سيناريوهات

الاستقرار.

المبحث الأول -المبادرات الداخلية لحل الأزمة :

المطلب الأول - مبادرة حزب الأمة :

أعلن حزب الأمة القومي خارطة طريق أواخر شهر ديسمبر 2021 ، و أكد عليها الحزب تحديدا بعد استقالة رئيس الوزراء حمدوك ، و اعتبر البعض أن الخارطة نواة تنطلق منها المبادرة الأممية التي أعلن عنها مطلع شهر جانفي 2022 لحل الأزمة بالبلاد ، و يرى البعض أنها جاءت متأخرة خصوصا مع زيادة عدد القتلى بين المتظاهرين¹.

تهدف المبادرة إلى إقناع رئيس الوزراء بتقديم استقالته و الوصول إلى رؤية واضحة تحقق أهداف الثورة² ، و قال الحزب في بيانه أنه وجه لجانه المكونة للاتصال بالقوى السياسية و الثورية و لجان المقاومة لطرح خارطة طريق لاستعادة الشرعية بسرعة و استكمال عملها توطئة لعقد اللقاء الجامع عبر مائدة مستديرة للتوافق حول خارطة طريق المستقبل الوطني ، و في الغد قال قائد الجيش عبد الفتاح البرهان في تصريح صحفي أن " أبواب الحوار ستظل مفتوحة مع جميع القوى السياسية و شباب الثورة من أجل التوافق على استكمال هياكل الفترة الانتقالية و السير في طريق التحول الديمقراطي وصولا إلى انتخابات حرة تأتي بحكومة مدنية منتخبة" ، و شدد على ضرورة استمرار الحوار بين الأطراف كافة للخروج ببرنامج توافق وطني لإدارة الفترة الانتقالية ، و نشر إعلام محلي أن حزب الأمة القومي سلم البرهان نسخة من خارطة الطريق لاستعادة الشرعية و استكمال مهام المرحلة الانتقالية بالبلاد ، مؤكدا سعيه لجمع الصف الوطني ، و وعد البرهان وفق المصادر ذاتها بدراسة خارطة الطريق و الرد عليها، فيما أكد حزب الأمة أن هذه الخطة تهدف إلى الاتفاق حول مضامين

¹ السودان : هل تتجه إلى الانفراج بعد الانقلاب العسكري؟ ، مقال منشور بتاريخ 24 أكتوبر 2021 ، موقع France 24.

² السودان : نحو انفراج جديد ؟ ، تاريخ النشر : ديسمبر 2021 ، موقع وكالة الأناضول.

الرؤية و العمل معا لاتفاق كافة شركاء المرحلة الانتقالية في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود .

محاوَر خارطة الطريق:

شملت خارطة الطريق لحزب الأمة القومي 13 محورا ، على رأسها الشرعية التي حددت بأن تكون الشرعية في الحكم هي " الشرعية الثورية المبنية على الشراكة بالتراضي و التوازن بين المدنيين و العسكريين" ، بالإضافة إلى المحاور الأخرى و هي الدستور و إصلاح و استكمال مؤسسات الانتقال و العلاقات الخارجية و السلام و العدالة الانتقالية و الاقتصاد و إصلاح الخدمة المدنية و الأمن و القوات النظامية و محاربة الفساد و استرداد الأموال المنهوبة و إزالة التمكين و الانتخابات و مجلس شركاء الفترة الانتقالية و أخيرا المؤتمر القومي الدستوري¹.

شملت خارطة الطريق عدة محاور تركز على ضرورة العودة إلى المسار الانتقالي و الاعتماد على الحوار كمبدأ لتجاوز الخلافات بين القوى السياسية و القائمين على أمر السلطة² كما تضمنت المبادرة عقد مؤتمر تأسيسي يضم كل الشركاء لإجازة خطة استئناف الشرعية و استكمال المرحلة الانتقالية و مؤسساتها و الاتفاق على مصفوفة زمنية لتنفيذ مهام الفترة الانتقالية.⁽³⁾

و بقراءة و تحليل السياقات السابقة ، رأى المحلل السياسي عثمان فضل الله أن مبادرة حزب الأمة القومي كان يمكن البناء عليها باعتبارها مخرجا جيدا من الأزمة ، و قال لوكالة الأناضول : " لكن لقد فات الأوان عليها و تجاوزتها الأحداث ، و أصبح الحديث عن حوار في ظل ارتفاع عدد قتلى الاحتجاجات ليس ذي جدوى" ، و اعتبر المحلل السياسي يوسف

¹ المرجع نفسه .

² مرتضى كوكو ، خارطة طريق للأمة السودانية ، تاريخ النشر : 28 ديسمبر 2021 ، موقع العين الإخبارية.

⁽³⁾ السودان هل تصبح خارطة حزب الأمة نقطة انطلاق المبادرة الأممية ، مقال منشور ، تاريخ النشر : 9 جانفي 2022 ، وكالة الأناضول.

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و

سيناريوهات الاستقرار

سراج أن خارطة الطريق التي قدمها حزب الأمة القومي قد تكون نواة المبادرة الأمامية التي تبنتها بعثة بونتاميس و يمكن للبعثة الإنطلاق منها و لكن هذا السقف منخفض أما متطلبات الشارع ، التي تدعو لإزالة المكون العسكري بكامله من السلطة منذ 25 أكتوبر 2021⁽¹⁾ .

(1) السودان هل تصبح خارطة حزب الأمة نقطة انطلاق المبادرة الأمامية ، مقال منشور ، تاريخ النشر : 9 جانفي 2022 ، الموقع :

aa.com.tr/ar/

المطلب الثاني - مبادرة مدرء الجامعات:

طرح رؤساء الجامعات السودانية مبادرة لإيجاد حل منطقي و مقبول للأزمة السياسية في البلاد ، و تشمل المبادرة الاستحقاقات الدستورية و السلام و الإجراءات القانونية ، عبر صياغة وثيقة تجمع كل القوى السياسية السودانية تهدف إلى إيجاد حل منطقي للأزمة وفق وكالة الأنباء الرسمية التي لم تذكر عدد رؤساء الجامعات مقدمي المبادرة.

و المبادرة تهدف إلى تقديم خارطة طريق للوصول إلى اتفاق على الحد الأدنى لحل الأزمة السودانية و إيجاد حوار فاعل بين المكون المدني ، و المبادرة هي دراسة للواقع السوداني السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة و أن مدرء الجامعات قد استشعروا مؤثرات غير حميدة تستدعي التدخل السريع لخروج البلاد من عنق الزجاجة ، بتقديم خدمة بجانب المهام التي تقوم بها الجامعات من إنتاج المعرفة بالبحث العلمي و نقلها بالتدريس إلى الطلبة⁽¹⁾.

و قال البروفيسور محمد طه مدير جامعة الجزيرة و الناطق الرسمي باسم المبادرة ، أن هذه المبادرة بدأت بمشاركة 12 من مديري الجامعات السودانية و هي : جامعة الجزيرة ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، جامعة السودان للثقافة ، جامعة مروى ، جامعة نيالا ، جامعة كسلا، جامعة الدنج ، جامعة غرب كردفان ، جامعة الأحفاد ، كلية الخرطوم التطبيقية ، جامعة بحري و جامعة وادي النيل ، كما وجدت المبادرة تأييدا من مديري الجامعات الحكومية الأخرى ، موضحا أن المبادرة تواصل أعمالها بمشاركة الجميع للوصول إلى التوافق المدني على وثيقة سياسية و خارطة طريق لتجاوز الأزمة السياسية الحالية ، و أضاف البروفيسور محمد طه أن المبادرة تستهدف كافة قوى الثورة الممثلة في لجان المقاومة ، و تجمع المهنيين السودانيين و منظمات المجتمع المدني و القوى السياسية

(1) السودان ، رؤساء جامعات يطرحون مبادرة لحل الأزمة السياسية ، تاريخ النشر 1 جانفي 2022 ، الرابط : aa.com.tr/ar/

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و

سيناريوهات الاستقرار

الداعمة للحراك الثوري ، ذلك بغرض جمع الصف الوطني و إحداث الانتقال الديمقراطي عبر برنامج و آليات تمكن من العبور بالبلاد نحو عهد ديمقراطي مستند وقف منهجية علمية تعمل على مساعدة قوى الثورة و التوافق في ظل وطن يتمتع بالديمقراطية الراسخة ، و مؤسسات الحكم المدني الفاعل.

و يقول البروفيسور طه أن الدور الأساسي للمبادرة هو جمع المبادرات و المواثيق في ميثاق وطني شامل ليكون خارطة طريق لإنقاذ البلاد⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ مدراء جامعات السودان يعلنون مبادرة لجمع الصف الوطني ، مقال منشور ، تاريخ النشر: 1 مارس 2022 ، الرابط : suma-sd-net/read/

المبحث الثاني - المبادرات الخارجية لحل الأزمة :

المطلب الأول - مبادرة الأمم المتحدة:

طرحت مبادرة الأمم المتحدة حول السودان ، و تتضمن هذه المبادرة 7 نقاط لحل الأزمة السودانية ، و المضي قدما من أجل البلاد ، و أشارت إلى أن العملية تهدف إلى معالجة الجهود السياسي الحالي و تطوير المسار نحو الديمقراطية و السلام ، و نبه البيان إلى أن اليونيتامس أنشئت بناء على طلب السودان و يكلفها تفويضها بالمساعدة في الانتقال السياسي و إحراز التقدم نحو الحكم الديمقراطي و دعم الحكومة في تقرير حقوق الإنسان و السلام المستدام ، و ضمن دورها في المساعي الحميدة بموجب قرار مجلس الأمن 2021 ستعمل اليونيتامس مع جميع الجهات الفاعلة لتطوير عملية شاملة يمكن أن تؤدي إلى توافق حول السبيل نحو انتقال ديمقراطي كامل بقيادة مدنية و فق التعميم.

و قال البيان ان اليونيتامس على استعداد لاتخاذ خطوات إضافية في مرحلة لاحقة بحسب الاقتضاء ، و أضاف أن الأمم المتحدة ملتزمة بحسب تفويضها بدعم حكومة قيادتها مدنية تهدف إلى حل نهائي للمرحلة الانتقالية في السودان⁽¹⁾.

و تتكون المبادرة من أربع عناصر أساسية ، أبرزها :

أولاً- إلغاء مجلس السيادة و تعويضه بمجلس رئاسي شرفي يتكون من ثلاث أعضاء مدنيين.

ثانياً- منح العسكريين مجلسا مقترحا للأمن و الدفاع ، لكن تحت إشراف رئيس الوزراء الذي سيمنح سلطات تنفيذية كاملة تشمل تشكيل حكومة كفاءات مستقلة مع إعطاء تمثيل أكبر للمرأة.

(1) 7 نقاط ، بعثة الأمم المتحدة تكشف مسار مبادرة حل الأزمة السودانية ، مقال منشور ، تاريخ النشر : 12 جانفي 2022 ، الرابط : al-ain.com/articl/sudan-un-initiative

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و سيناريوهات الاستقرار

ثالثا - تعديل الوثيقة الدستورية الموقعة عام 2019 ، التي ألغى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان عددا من بنودها الرئيسية ضمن الإجراءات التي اتخذها في 25 أكتوبر 2021.

رابعا - فتح المبادرة لمشاركة القيادات الحزبية و لجان المقاومة و عناصر الحركات المسلحة في المجلس التشريعي الذي يشكل لاحقا.

و لم يستبعد المصدر طرح عودة عبد الله حمدوك مجددا باعتباره شخصية تحظى بالقبول الدولي و الذي يحتاجه السودان في الوقت الحالي¹.

على الرغم من ترحيب عدد من الأطراف السياسية في السودان بالمبادرة ، لكن من المتوقع أن تواجه المبادرة معارضة واسعة من الجهات الفاعلة التي تقود الاحتجاجات الحالية الراضة بشكل كامل لأي سلطة عسكرية في الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية.

و بالفعل ، أعلن تجمع المهنيين السودانيين في بيان رفضه التام لمبادرة الأمم المتحدة ، و قال أنها تسعى للدفع اتجاه التماهي مع " المجلس العسكري " مشيرا إلى أن حل الأزمة يكمن في إسقاط السلطة العسكرية الحالية و تقديم أعضائها للعدالة.

فيما رحبت بعض الحركات المسلحة بالمبادرة ، و أعلن البعض القبول المشروط ، فيما رفضت حركة عبد الواحد محمد نور الموقعة على اتفاق السلام هذه المبادرة بشكل كامل⁽²⁾.

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق ، ص 2.

⁽²⁾ حمدوك و الرئاسي ، هذه تفاصيل مبادرة الأمم المتحدة للسودان ، مقال منشور ، تاريخ النشر 10 جانفي 2022 ، موقع سكاي نيوز عربية.

المطلب الثاني - مبادرة الاتحاد الإفريقي:

قال الاتحاد الإفريقي أنه مستعد لدعم التوفيق السياسي بين كل الأطراف في السودان للخروج من الأزمة ، و ذلك خلال زيارة لوفد من الاتحاد يوم السبت 15 جانفي 2022 إلى الخرطوم بعد أيام من إطلاق الأمم المتحدة مشاورات أولية بين الأطراف السودانية، و استقبل رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان وفد الاتحاد الإفريقي برئاسة مفوض الأمن و السلم بان كولي أدويي ، إذ تسلم البرهان رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي تتعلق برؤية الاتحاد للأوضاع في السودان.

و دعا المفوض الإفريقي إلى نبذ العنف و تغليب المصلحة الوطنية في السودان ، لافتا إلى أن الأمر يتطلب إرادة قوية من كل أصحاب المصلحة.

و كان الناطق باسم وزارة الخارجية السودانية قد قال أن وفدا من الاتحاد الإفريقي وصل إلى الخرطوم للإسهام في حل الأزمة السياسية الحالية ، مضيفا أن الوفد اجتمع بعد الله عمر بشر وكيل وزارة الخارجية المكلف⁽¹⁾.

و شدد المبعوث الإفريقي على استعداد الاتحاد الإفريقي لدعم التوافق من أجل تحقيق الانتقال السياسي بالسودان ، و أكد التزامه بالتشاور مع الحكومة و أصحاب المصلحة و كل مكونات المجتمع بغية الوصول إلى حل سياسي سلمي قابل للتنفيذ².

و أشار إلى حرص الاتحاد الإفريقي على التواصل مع جميع الشركاء الدوليين و المجتمع الدولي للوصول إلى اتفاق ينهي الأزمة السياسية من دون تجاوز دور الاتحاد الإفريقي.

و كان الاتحاد قد رعى مفاوضات بين المدنيين و العسكريين عقب عزل الرئيس عمر البشير في أبريل 2019 ، و التي توجت بتوقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019 ، بين

(1) بعد المبادرة الإفريقية... الاتحاد الإفريقي يدعم جهود حل أزمة السودان و وفد أمريكي قريبا بالخرطوم..مقال منشور بتاريخ 15 جانفي 2021 ،

الرابط : .aljazeera.net .news politics

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و

سيناريوهات الاستقرار

المكون العسكري و قوى إعلان الحرية و التغيير و هو الائتلاف الحاكم سابقا في السودان⁽¹⁾.

و دعا مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي جميع الأطراف و أصحاب المصلحة في السودان إلى حل أي خلافات سلميا ، على أن يلعب الاتحاد دورا أكبر في حل الأزمة السودانية و كان تحالف المعارضة في السودان قد طالب بإشراف أطراف إقليمية إفريقية و عربية و دول الترويكا و الاتحاد الأوروبي لإسناد العملية السياسية التي تتبناها البعثة الأممية في البلاد⁽²⁾.

(1) ستة 06 مبادرات و القضية واحدة ، مقال منشور 9 فيفري 2022 ، الرابط : al-watan.com/new-details.

(2) الاتحاد الإفريقي يبدأ مساعي لحل الأزمة السودانية ، مقال منشور ، تاريخ النشر : 14 فيفري 2022 ، الرابط : awsat.com

المطلب الثالث - مبادرة جنوب السودان :

في 6 جانفي 2022 وصل إلى الخرطوم مستشار رئيس جنوب السودان للشؤون الأمنية توت قلوآك ، و قال أنه سيبحث سبل الوصول إلى اتفاق إطاري مع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان و نائبه محمد حمدان دقلو " حميدتي " بعد استقالة حمدوك.

و وقع البرهان و حمدوك في 21 نوفمبر 2021 اتفاقا سياسيا تضمن عودة الأخير لرئاسة الحكومة الانتقالية ، و تشكيل حكومة كفاءات و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

لكن في 2 جانفي 2022 ، استقال الحمدوك من منصبه في ظل احتجاجات رافضة لاتفاقه مع البرهان و مطالبة بحكم مدني كامل، لا سيما مع سقوط 64 قتيلًا خلال المظاهرات منذ أكتوبر 2021 ، و قف تقرير لجنة أطباء السودان (غير الحكومية)¹.

و قال مبعوث رئيس دولة جنوب السودان و مستشار شؤون الرئاسة كوستيلو قرنق ، أن زيارته لمقر البعثة الأممية في الخرطوم تأتي بتكليف من الرئيس سلفاكير لمعرفة تطورات أوضاع الانتقال السياسي في السودان ، و طرح المساهمة المتوقعة من دولة جنوب السودان.

و ذكر أن المشاورات لا تخص الأمم المتحدة و القوى الخارجية وحدها ، بل بالتعاون مع كل الأطراف السودانية لمعرفة آرائهم لتكون نتائج المشاورات السودانية خالصة .

و أوضح قرنق أنه في طريق إلى أوروبا و سيزور ألمانيا ، للقاء المسؤولين الجدد في الحكومة الألمانية و شرح آخر الأوضاع في السودان و جنوب السودان⁽²⁾.

¹ حمدوك و الرئاسي ، مرجع سابق.

⁽²⁾ أزمة السودان ستة مبادرات و القضية واحدة ، مرجع سابق.

المطلب الرابع - مبادرة إيغاد :

طرحت الهيئة الحكومية للتنمية بشرق إفريقيا " إيغاد" بداية من شهر جانفي 2022 مبادرة لتسهيل الحوار بين الأطراف بغية إيجاد حل جذري للأزمة السودانية ، جاء ذلك خلال لقاء رئيس بعثة إيغاد بالسودان " عثمان حسن بليل" مع عضو من مجلس السيادة بالسودان " سلمى عبد الجبار" بالعاصمة الخرطوم ، و فق ما جاء في بيان مجلس السيادة الانتقالي. و إيغاد منظمة حكومية إفريقية شبه إقليمية تأسست عام 1996 ، تتخذ من جيبوتي مقرا لها و تضم كلا من : أثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، الصومال ، جيبوتي ، أريتيريا ، السودان ، و جنوب السودان¹.

و وفق البيان ،اطلعت عضو مجلس السيادة بالسودان " سلمى عبد الجبار" على مبادرة المنظمة للمساهمة في تجاوز الراهن السياسي بالبلاد، و اتجه السكرتير العام للمنظمة " ورقتا جيبهو" لتبني مفاوضات مع أطراف العملية السياسية ، و بحسب البيان ، أكدت سلمى عبد الجبار ترحيبها بالمبادرة ، و ثمنت دور المنظمة في ترسيخ دعائم الاستقرار و التنمية بدول إيغاد.

و تاتي المبادرة عقب إعلان رئيس البعثة الأممية المتكاملة لدعم الانتقال في السودان " يونيتامس" فولكر بريس بدء مشاورات أولية متفردة مع الأطراف السودانية كافة ، تمهيدا لمشاورات يشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيين مع المدنيين و العسكريين⁽²⁾

¹ حمدوك و الرئاسي ، مرجع سابق.

⁽²⁾ إيغاد تطرح مبادرة لتجاوز الأزمة السياسية في السودان ، مقال منشور بتاريخ 11 يناير 2022 ، الرابط : alarakoba.net

المبحث الثالث - مستقبل السودان و سيناريوهات الاستقرار

المطلب الأول - التنافس العسكري -المدني

يمكن القول إن الحكومة الانتقالية كانت بمنزلة تسوية سياسية بين القيادة العسكرية والمدنية مدفوعة بأهداف متباينة بالنسبة لكليهما. أما الجيش، فقد كان دافعه الرئيسي هو وقف الخسارة المفاجئة للسلطة، بينما كان هدف القادة المدنيين هو تشكيل حكومة مدنية وديمقراطية بالكامل. وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو حكم شامل للأطراف كافة قد لقي ترحيباً، فإن ضم الجماعات السياسية والمسلحة الرئيسية - باستثناء الفصائل الإسلامية - إلى الحكومة زاد من التعقيدات السياسية لإقامة حكومة انتقالية¹.

أبدت الأطراف السودانية و الدولية إدراكا لحقيقة الوضع المعقد الذي تشهده البلاد ، و على هذا الأساس جرى التوافق على حاجة السودان للسير في مراحل تأسيس الحوكمة الانتقالية القائمة على الشراكة بين المدنيين و العسكريين² ، ثم تصدر التنافس السياسي المشهد باحتجاز الجيش لرئيس الوزراء السابق، عبدالله حمدوك، وأعضاء آخرين في حكومته، في 25 أكتوبر 2021. وهذا ما جاء في أعقاب ورود تقارير عن محاولة انقلاب فاشلة دبرها مجموعة من المتعاطفين مع الإسلاميين، بعضهم ضباط حاليون وسابقون في الجيش السوداني. وبرر الجيش الإجراءات التي اتخذها في 25 أكتوبر الماضي بأنها جاءت لإعادة المرحلة الانتقالية إلى مسارها ولتعزيز الاستقرار السياسي، ولكن توقيتها ربما أثار الشكوك، حيث جاءت في وقت كان من المقرر أن يسلم فيه الجيش قيادة مجلس السيادة السابق إلى قيادة مدنية خلال الأشهر المقبلة.

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق.

² أحمد أمل ، تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان ، مجلة السياسة و الاقتصاد ، المقال 14 ، المجلد 15 ، العدد 14 ، أبريل 2022 ، الموقع : jour.journals.ekb.eg

ولما فشل الجيش في الاحتفاظ بالسلطة الكاملة، انسحب وأعلن إعادة تعيين حمدوك رئيساً للوزراء. ولكن لم يتوقع لا الجيش ولا حمدوك التغييرات السياسية في الواقع السياسي على الأرض¹.

وإقامة حكومة ذات قيادة مدنية وجيش يقتصر دوره على أعمال وزارة الدفاع. وكان من بين من رفضوا الصفقة التي أعادت حمدوك إلى السلطة عنصر من العناصر الأساسية للقاعدة الداعمة لحمدوك، ألا وهو الجماعات السياسية المعارضة الرئيسية، مثل حزب الأمة - وهو أكبر منظمة سياسية في السودان - بالإضافة إلى بعض أعضاء قوى الحرية والتغيير، فلقد اتهموا حمدوك بإعطاء الجيش الشرعية والقبول لاستمرار هيمنته على المجال السياسي². ومما أعطى مصداقية لهذا الموقف الفكري كان الإعلان عن ترأس حمدوك حكومة من التكنوقراط بدلاً من الحكومة السابقة، التي تألفت من ساسة وقادة آخرين. ولقد رأى الكثيرون أن الجيش كان يعزز سلطته للإبقاء على الوضع الراهن من خلال الوكالة عن طريق دفع القيادة المدنية التي تتمتع بالمصداقية إلى هامش المشهد السياسي.

وبعيداً عن المجال السياسي المحلي، أدت سلسلة من الأحداث العنيفة في بعض المناطق الواقعة على أطراف السودان إلى تقاوم عدم الاستقرار السياسي في البلاد، فمنذ سبتمبر 2021، على سبيل المثال، اندلعت التظاهرات في الأجزاء الشرقية من البلاد، حيث احتجت بعض القبائل على اتفاق السلام الذي تم توقيعه في أكتوبر 2020 بين الحكومة الانتقالية والجماعات المتمردة في المنطقة. وكان للاحتجاجات تداعيات اقتصادية حيث عطل المتظاهرون تدفق حركة التجارة والبضائع من ميناء بورتسودان والعاصمة الخرطوم. ولقد ترددت أصداء الأحداث التي شهدتها أطراف البلاد وانعكست على مناطق أخرى، فلقد

¹ مستقبل العلاقة بين السياسيين و المدنيين ، مرجع سابق .

² واماجو واجاتشا ، ترتيبات هشة : لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ، مقال منشور ، تاريخ النشر: الأربعاء 2 فيفري 2022 ، الرابط :

<https://futureuae.com/ar>

اندلعت الاحتجاجات في جنوب دارفور بعد نقص الخبز بسبب انخفاض إمدادات القمح نتيجة الاضطرابات.

وبالمثل، نجد أن اندلاع العنف الطائفي والمخاوف من تصعيد العنف إلى مناطق أخرى في البلاد قد أدى إلى تصعيد التوترات السياسية، ففي نوفمبر 2021، أدت الاشتباكات الطائفية بين البدو، رعاة الإبل، وبين المزارعين في منطقة جبل مون بولاية غرب دارفور إلى مقتل 50 شخصاً، كما شهدت مناطق طويلة ودار السلام وسورتوني وكبابية بشمال دارفور اشتباكات مماثلة¹.

من المقرر أن تبقى حكومة خبراء تشكلت بموجب اتفاق لتقاسم السلطة بين المدنيين و الجيش حتى أواخر 2022 ، و تواجه هذه الحكومة أزمة اقتصادية تفاقت منذ الإطاحة بعمر البشير² ، ومنذ استقالة حمدوك، استمرت قيمة الجنيه السوداني في التراجع أمام العملات الرئيسية، حيث تم تداول الدولار عند سعر 439,55 جنيه سوداني، بينما يتم تداوله في السوق السوداء عند سعر 475 جنيهاً، بنهاية يناير 2022، بينما بلغ سعر اليورو الواحد 516 جنيهاً سودانياً. علاوة على ذلك، من المرجح بعد خروج حمدوك من السلطة أن تتردد الدول المانحة الرئيسية والجهات الممولة الدولية في تقديم المساعدات الاقتصادية للسودان، فلقد أوقفت الولايات المتحدة والوكالات الدولية مساعداتها المالية للسودان والتي بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات، في حين توقفت عملية إعفاء السودان من ديونها التي بدأت في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها صندوق النقد الدولي³. وهناك تحد آخر يكمن في أن محاولات تنفيذ الإصلاح الاقتصادي بما يتماشى مع مقترحات صندوق النقد الدولي تزيد من مخاطر نشوب مزيد من الاضطرابات، ففي عام 2021 على

¹ حمدوك و الرئاسي ، مرجع سابق .

² خالد عبد العزيز ، السودان يتعثّر في مرحلته الانتقالية في غياب دعم جديد من المانحين ، تاريخ النشر : 27 مارس 2022 ، موقع وكالة رويترز .

³ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق .

سبيل المثال، اندلعت تظاهرات عنيفة بعد أن رفعت الحكومة الدعم عن البنزين والديزل، مما أدى إلى تضاعف الأسعار. ومما أثار القلق أن الاحتجاجات اتخذت طابعاً سياسياً، حيث دعا المتظاهرون إلى إقامة حكومة مدنية بالكامل.

وهكذا يواجه السودان مهمة شاقة لتحقيق الاستقرار لأن المساعدات الدولية والتجارة والاستثمار والأعمال تتطلب إمكانيات للتخطيط والتنبؤ، ولكن عدم وضوح المشهد السياسي، نتيجة العديد من التغييرات السياسية المفاجئة في قيادة البلاد، يحول دون ذلك⁽¹⁾.

المطلب الثاني - استقالة حمدوك و مشكلات الانتقال في السودان

في مساء الثاني من يناير الجاري (2022)، أنهى رئيس مجلس الوزراء الانتقالي السوداني عبد الله حمدوك الجدل بشأن مستقبله السياسي بعد أن أعلن استقالته رسمياً في خطاب بثه التلفزيون السوداني الرسمي. وقد أشار حمدوك في خطابه إلى ما واجهته حكومته من مشكلات أبرزها تشوه الاقتصاد والعزلة الدولية والفساد والديون والصراعات الداخلية، كما عدد مبادراته التي أعلنها لتسوية الأزمات والتي كانت آخرها مبادرة الطريق إلى الأمام، مشدداً على انتهاجه المستمر الدعوة للحوار والتوافق، إلا أنه اعتبر أن المشكلة الكبرى في السودان هي المشكلة بين المكونات السياسية والمدنية والعسكرية، داعياً إلى حوار شامل ممثل لكل القوى السودانية لرسم خارطة طريق لإكمال التحول الديمقراطي².

وبجانب ما مثله استقالة عبد الله حمدوك من سبب مباشر لتأزم المرحلة الانتقالية في السودان على نحو يفتح الباب أمام الحديث عن آفاق حقيقية لانهايار المسار الانتقالي بصورة كلية، كشفت هذه الاستقالة عن عدد من المشكلات الهيكلية العميقة التي سوف تواجه أي ترتيبات انتقالية أخرى قد يتم التوافق عليها في المستقبل، والتي يتعين البحث عن آليات

⁽¹⁾ واماجو واجاتشا ، مرجع سابق .

² حمدوك و الرئاسي ، مرجع سابق.

فعالة لتجاوزها بما يجنب السودان مآلات بالغة الخطورة. وتتضمن قائمة المشكلات التي كشفت عنها استقالة حمدوك ما يلي:

1- التشوهات الحادة في نموذج الشراكة المدنية العسكرية: منذ نشأته، يعاني نموذج الشراكة المدنية العسكرية في السودان من عدد من التشوهات التي أعاققت تقدمه منذ إنطلاقه، وذلك عبر عدد من المظاهر أبرزها الطبيعة الظرفية لنشأة الشراكة من دون أي سابقة من توافق على المبادئ الحاكمة والخطوط العريضة للمرحلة الانتقالية، فضلاً عن عدم وضوح آلية حاسمة لتحديد الأوزان النسبية لكل من القوى المدنية التي لم يستند أي منها في تحديد حصته لصندوق الانتخابات، هذا بجانب تعثر تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي واشتراك مجلسي السيادة والوزراء في ممارسة مهامه¹.

فقد دخل المكونان المدني والعسكري في السودان في شراكة بدأت في أغسطس 2019 بتوقيع الوثيقة الدستورية بعد نحو أربعة أشهر من الخلافات المتصاعدة والتي ثبت خلالها عجز كل من الطرفين عن إزاحة الآخر من المشاركة في قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية. ومنذ ذلك الحين، شهدت العلاقة بين الجانبين مراحل متكررة من التقارب والتباعد، إلا أنها باتت أكثر تعقيداً منذ توقيع اتفاق السلام في جوبا في أكتوبر من عام 2020 والذي أسفر عن دمج الفصائل المسلحة في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي وهو ما أدى لتوسيع مجلس السيادة الانتقالي وإعادة تشكيل مجلس الوزراء الانتقالي في مطلع عام 2021، هذا بجانب التعقيدات المرتبطة بالطبيعة الهجين للفصائل المسلحة والتي تجمع بين الخصائص السياسية والعسكرية في آن واحد².

وأدى دمج الفصائل المسلحة في بنية الحكم في السودان إلى إتاحة هامش مناورة جديد للمكونين العسكري والمدني وفر قدراً من الدعم لقرارات الخامس والعشرين من أكتوبر

¹ واماجو واجاتشا ، مرجع سابق.

² حمدوك و الرئاسي ، مرجع سابق.

الماضي التي تضمنت حل الحكومة والدعوة لتشكيل حكومة تكنوقراط. وعلى الرغم من محاولة إعادة ترميم العلاقة بين المكونين المدني والعسكري من خلال توقيع الاتفاق السياسي الإطاري بين رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي، إلا أن استقالة حمدوك بعد نحو خمسة أسابيع من توقيع الاتفاق كشفت عن تآكل الثقة بين الجانبين على نحو قد يصعب تجاوزه في المستقبل القريب بعد أن تعددت مظاهر الخلاف بشأن تنفيذ بنود هذا الاتفاق الذي كان ينظر إليه باعتباره فرصة أخيرة لاستعادة التوافق بين شركاء الحكم الانتقالي في السودان لم يحسن الجانبان استغلالها¹.

قالت الخبيرة خلود خير أن استقالة حمدوك تظهر بوضوح أن الانقلاب ليس أكثر من عودة لسياسات البشير العسكرية ، و بهذا تكون الواجهة الديمقراطية هشة قد شجعت لتحرك الجنود و الشارع المدني وجها لوجه² ، ولا يعد تجاوز بنود الاتفاق السياسي الإطاري سابقة في تاريخ المرحلة الانتقالية السودانية، حيث سبق وأن تم تجاوز كافة الوثائق التوافقية التي تم إقرارها. فعلى الرغم من أن الوثيقة الدستورية الموقع عليها في أغسطس 2019 تضمنت إطاراً زمنياً بالغ الدقة والتحديد بشأن توقيت إجراء كافة الخطوات اللازمة لاستكمال العملية الانتقالية، تم تجاوز هذه النصوص من خلال التأخر في تشكيل حكومة عبد الله حمدوك الأولى، واستمرار غياب المجلس التشريعي الانتقالي إلى الآن. وبينما كان ينظر لاتفاق سلام جوبا على أنه الوثيقة الأكثر اكتمالاً في تحديد طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في السودان، جرى تجاوز نصوص الاتفاق عبر التأخر في إتمام الإجراءات المتعلقة بإعادة تشكيل الوحدات الأمنية المشتركة في دارفور، فضلاً عن انهيار مسار الشرق بعد سلسلة من

¹ حافظ كبير: مآلات المشهد السياسي على قرارات البرهان بخروج المؤسسة العسكرية. موقع اخبار السودان. 15-05-2022. الموقع الالكتروني:

<https://akhbar-sudan.com/53235>

² ليبراسيون : استقالة حمدوك كشفت عورة جنرالات السودان ، تاريخ النشر : 4 جانفي 2020 ، موقع الجزيرة.

الاحتجاجات المتصاعدة والتي قد تفتح الباب أمام مراجعات هيكلية للاتفاق ولعملية التفاوض التي أفضت إليه ولطبيعة المشاركين فيها¹.

و قال حمدوك أن نهج الحكومة كان دائماً هو الحوار و التوافق في حلحلة كل القضايا مضيفاً : " نجحنا في بعض الملفات و أخفقنا في البعض الآخر"²

3- الاستهلاك السريع للأرصدة السياسية: بجانب إخفاقه في تجاوز الأزمة السياسية الحادة في السودان، أثار توقيع عبد الله حمدوك على الاتفاق السياسي الإطارى مع الفريق أول عبد الفتاح البرهان موجة من الانقسام الحاد بين الأطراف غير العسكرية ممثلة في القوى السياسية المختلفة والفصائل الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، حيث أيد البعض هذه الخطوة في ظل ما أقرته من استمرار الوثيقة الدستورية الموقعة في أغسطس 2019 كمرجعية أساسية للحكم خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، والتراجع عن قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، إلا أن نسبة كبيرة من القوى المدنية قابلت الإعلان عن الاتفاق الإطارى بالكثير من الرفض الحاد. ولم تكشف الأزمة الأخيرة فقط عن مدى العمق الذي بلغته الانقسامات بين القوى المدنية وداخلها كذلك، بل كشفت أيضاً عن تآكل الكثير من أرصدة هذه القوى خلال العامين الماضيين. فقوى الحرية والتغيير عصفت بها سلسلة من الانقسامات الحادة بين مكوناتها تجسدت في ظهور جناحين منفصلين هما جناح اللجنة المركزية وجناح ميثاق التوافق الوطني، وهي الأزمة التي تحاول بعض الأطراف تسويتها بتوقيع ميثاق داخلي موحد لا يتمتع بالإجماع الكامل بين مختلف الأطراف حتى الآن³.

وعلى الرغم من أن قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي قد ساهمت في تغيير ميزان القوى على مستوى المكون المدني لتعزز من دور القوى غير المؤطرة سياسياً ممثلة

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق.

² بعد استقالة حمدوك : السودان يبدأ 2022 بسناريوهات قاتمة ، تاريخ النشر : 3 جانفي 2022 ، موقع سكاى نيوز عربية.

³ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق.

في لجان المقاومة مقابل تراجع القوى الحزبية على وجه الخصوص، أسفرت الأزمة في أطوارها الأكثر تقدماً عن تفجر مشكلة إضافية جسدها سعي بعض القوى الحزبية لفرض هيمنتها على لجان المقاومة وهو الأمر الذي دفع التنسيقية العليا للجان المقاومة لإصدار بيان تندد فيه بمحاولات الحزب الشيوعي السوداني الساعية لـ"اختطاف" لجان المقاومة. على هذا النحو، ساهمت الأزمة المتسارعة في السودان في تآكل أصول القوة لدى القوى المدنية بصورة حادة وهو الأمر الذي فاقمت من آثاره السلبية استقالة عبد الله حمدوك.⁽¹⁾

4- أزمة القيادة المدنية:

إن التعريف الصحيح للأزمة يقود للحل الصحيح، لذا فإن الحل يبدأ بتحيي السلطة الانقلابية عن سدة السلطة، ومن ثم تشكيل قوى الثورة سلطة مدنية انتقالية كاملة وفق إعلان دستوري يحدد هياكل الانتقال وقضاياها بما فيها قضية دور المؤسسة العسكرية ومهامها، فالأمر ليس محض تشكيل حكومة تنفيذية، بل هو حزمة متكاملة تشمل قضايا الإصلاح الأمني والعسكري والجيش الواحد المهني القومي، والعدالة التي تكشف الجرائم وتحاسب مقترفيها، وقضايا الاقتصاد ومعاش الناس وتفكيك نظام (٣٠) يونيو ١٩٨٩م وبناء واستكمال السلام، وتمهيد الطريق لانتخابات حرة ونزيهة يختار فيها الشعب من يحكمه.²

فرضت استقالة حمدوك حاجة ماسة لإيجاد بديل سواء على مستوى رئاسة مجلس الوزراء الانتقالي، أو على مستوى ظهور شخصية توافقية تحظى بإجماع القوى السياسية المختلفة كرمز مقبول للقوى السياسية والمدنية. فعلى مستوى رئاسة الوزراء، لا تزال العديد من الأسماء المقترحة قيد التداول والتي ترجع في المقام الأول لعدد من الخبراء السودانيين ذوي

(1) أحمد أمل ، كيف كشفت استقالة حمدوك عن مشكلات هيكلية في السودان ، مقال منشور بتاريخ 7 جانفي 2022 ، الرابط :

[/https://acpss.ahram.org.eg](https://acpss.ahram.org.eg)

² حافظ كبير: مآلات المشهد السياسي على قرارات البرهان بخروج المؤسسة العسكرية. موقع اخبار السودان. 15-05-2022. الموقع الالكتروني:

<https://akhbar-sudan.com/53235>

الخبرة الدولية الممتدة مثل هنود أبيا كدوف وكامل إدريس ومحمد حسين أبو صالح ووزير المالية في حكومة حمدوك الأولى إبراهيم البدوي، وذلك في محاولة لإعادة إنتاج تجربة حمدوك. لكن الملاحظ أن كل هذه الأسماء المطروحة لا تتمتع بأي دعم من القوى السياسية الرئيسية وهو الأمر الذي قد يدفع اللجنة التي شكلها مجلس السيادة برئاسة مشتركة للفريق أول ياسر العطا ومالك عقار عضوي المجلس للبحث في الترشيحات للمناصب الوزارية لأن تتجه لاختيار بديل من ذوي الخبرة يتمتع بقاعدة للتأييد السياسي وهو المسار الذي يحظى فيه جبريل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة ووزير المالية في حكومة حمدوك الثانية بفرص قوية، إلا أنه يظل من الخيارات الصعبة التي قد تتسبب في تعقيدات إضافية لعملية تشكيل الحكومة¹.

وبعيداً عن رئاسة مجلس الوزراء الانتقالي، أدت مراوحة عبد الله حمدوك في الشهر الأخير بين القبول المشروط لقرار حل الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، ثم الاستقالة في نهاية المطاف إلى فقدانه قدر من رصيده لدى القوى السياسية، وهو الأمر الذي يفاقم من أزمة القيادة القائمة بالفعل سواء على مستوى قوى الحرية والتغيير ككل أو على مستوى كل من مكوناتها الرئيسية. وتحمل هذه الأزمة بعداً أكثر عمقاً في ظل التأثير الكبير للعامل الجيلي، حيث تعجز الأحزاب السودانية عن تعويض رحيل قياداتها التاريخية بعد أن أدت سياسات الإنقاذ في العقود الثلاثة الماضية إلى إعاقة عملية صعود نخبة حزبية جديدة داخل السودان، وهي الأزمة التي يعد واقع حزب الأمة القومي بعد رحيل زعيمه التاريخي الصادق المهدي هو الحالة الأكثر دلالة عليها.⁽²⁾

¹ السودان... سيناريوهات ما بعد استقالة حمدوك ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 15743 بتاريخ : 4 يناير 2022 ، الرابط : <https://aawsat.com/home/article>

⁽²⁾ أحمد أمل ، كيف كشفت استقالة حمدوك عن مشكلات هيكلية في السودان ، مقال منشور بتاريخ 7 جانفي 2022 ، الرابط :

[/https://acpss.ahram.org.eg](https://acpss.ahram.org.eg)

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و سيناريوهات الاستقرار

5- دور الفواعل الدوليين:

قام المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، بزيارة للخرطوم بعد أيام من الإعلان عن المحاولة الانقلابية؛ للتعبير عن دعم الإدارة الأميركية للحكومة المدنية في السودان. وقد اجتمع فيلتمان برئيس الوزراء عبد الله حمدوك وأعرب له عن إدانة الإدارة الأميركية والكونغرس المحاولة الانقلابية، ودعا شركاء الفترة الانتقالية إلى العمل على إنجاح الانتقال الديمقراطي. وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس قد لمّح إلى استخدام العقوبات في حال انتكاس عملية الانتقال في السودان؛ إذ قال: "إن الانحراف عن هذا المسار والفشل في تلبية المعايير الرئيسة سيعرض علاقة السودان الثنائية مع الولايات المتحدة للخطر، بما في ذلك المساعدة الأميركية الكبيرة التي يتلقاها السودان، فضلاً عن آفاق التعاون الأمني لتحديث القوات المسلحة السودانية والدعم الأمريكي في المؤسسات المالية الدولية وتخفيف الديون". وأهم ما أشار إليه فيلتمان في زيارته هو الحاجة إلى تطوير رؤية جديدة للأمن القومي السوداني مرتكزة على إصلاح قطاع الأمن تحت سلطة مدنية¹. وكان وفد أميركي آخر في زيارة للبلاد، في الفترة نفسها، برئاسة مساعد وزير الخارجية الأميركي بالإنابة، براين هانت، قد قابل عضوي مجلس السيادة محمد الفكي سليمان ومحمد حسن التعايشي، وأكد المسؤول الأميركي استمرار الشراكة ودعم الولايات المتحدة لعملية التحول الديمقراطي².

في المقابل، أعربت مصر ودولة جنوب السودان عن دعمها للبرهان وظهر ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده كلٌّ من رئيس مصر ورئيس جنوب السودان بعد زيارة رئيس جنوب السودان سيلفا كير لمصر في 11 أكتوبر 2021؛ إذ أشار هذا الأخير إلى أن السودان

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين ، مرجع سابق.

² بعد استقالة حمدوك : السودان يبدأ 2022 بسناريوهات قاتمة ، مرجع سابق.

يواجه اضطرابات، وأنّ على مصر وجنوب السودان مساعدة السودان ودعم البرهان، حتى لا يعود السودان إلى الحرب.¹

ومن شأن كل نجاح تحرزه أطراف الأزمة السودانية -منفردة أو مجتمعة- في معالجة المشكلات الهيكلية أن يعزز من فرص تجاوز أزمة تشكيل الحكومة التي فاقمتها استقالة حمدوك وغيرها من المشكلات المتوقع ظهورها في المرحلة الانتقالية التي تثبت بمرور الوقت كونها واحدة من أعقد تجارب الانتقال السياسي سواء بالمقارنة مع تجارب سودانية سابقة أو مع تجارب متعددة شهدتها جوار السودان العربي والأفريقي.⁽²⁾

المطلب الثالث - سيناريوهات الاستقرار السياسي في السودان

يمكن القول إن توازنات القوى المحلية والدولية هي التي ترسم السيناريوهات المتوقعة، فمحلياً يقف تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الذي كان يمثل المرجعية السياسية لحكومة عبد الله حمدوك، وأيضاً حركات الكفاح المسلح في الجانب الآخر مع حلفائهم العسكريين الذين نفذوا الانقلاب الذي أطاح بالحكومة المدنية في 25 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، وفي الجانب الآخر تقف «لجان المقاومة الشعبية»، التي تقود الاحتجاجات والمواكب، ومن بعيد يقف الحزب الشيوعي رافضاً لكل شيء.

لم يفلح الانقلاب في تشكيل حكومة بديلة رغم مرور أكثر من شهرين على تسلم العسكريين وحلفائهم للسلطة، واضطروا لإعادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لممارسة مهام منصبه مجدداً، لكن حمدوك في مواجهة الرفض الشعبي لاتفاقه مع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان الموقع في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، لم يستطع هو الآخر تكوين حكومة، لأنه

¹ مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان. المركز العربي لبحاث ودراسات السياسة. 2021-10-19. <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-future-of-the-Military-Civilian-Relationship-and-Challenges-of-Transition-in-Sudan.aspx>

⁽²⁾ أحمد أمل ، كيف كشفت استقالة حمدوك عن مشكلات هيكلية في السودان ، مقال منشور بتاريخ 7 جانفي 2022 ، الرابط :

[/https://acpss.ahram.org.eg](https://acpss.ahram.org.eg)

اشترط لتكوينها توافقاً عليها. فاستقال حمدوك وترك وضعاً في غاية الهشاشة، فالعسكريون غير قادرين على التحكم في احتجاجات الشارع، والسياسيون كل يغني ليلاه، بينما تعمل لجان المقاومة الشعبية على إبعاد الجميع من المشهد.

وفي ظل هذه السيولة تبرز سيناريوهات عديدة تتراوح بين انهيار الدولة وسيادة الفوضى، أو حدوث توافق اضطراري بين الفرقاء، أو سيطرة الجيش وقوات «الدعم السريع» على مقاليد الأمور والعودة مجدداً لعهود الديكتاتورية والقمع. والجيش بحكم التعبئة والتعبئة المضادة التي نظمت له، لا يمكن أن يظل هادئاً لأن هناك «ضابطاً من ضباطه» يمكن أن يقلب المعادلة لصالح المدنيين، فيما يواجه ذهاب القيادة العسكرية الحالية صعوبات عملية عديدة، ليس أقلها أن الرجل القوي قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، قد لا يقبل العمل تحت قيادة ضابط سوى البرهان، في الوقت الذي يتلمل في الجيش من وجوده بتلك الرتبة العالية والسيطرة شبه التامة على الأوضاع في البلاد.⁽¹⁾

وتقف الجهة العسكرية الأخرى وهي الحركات المسلحة التي وقعت اتفاق جوبا للسلام، بجيوشها تكتيكياً الآن إلى جانب البرهان، لكن الرجل وبحسب قراءة للواقع السياسي لا يملك أن يقدم لها أكثر مما حازت عليه، ما دفعها للبكاء على اللبن المسكوب، فتأسف رئيس «حركة العدل والمساواة» الذي يشغل منصب وزير المالية جبريل إبراهيم، في تغريدة على ذهاب حمدوك، ونسي أنه كان من أشد مؤيدي ذهابه. ومثله فعل رئيس «حركة تحرير السودان» مني أركو مناوي، فهو الآخر قد أرجع في تغريدة استقالة حمدوك إلى أزمة عدم التوافق، برغم أنه أحد كبار مشعليها².

(1) السودان... سيناريوهات ما بعد استقالة حمدوك، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15743 بتاريخ: 4 يناير 2022، الرابط:

<https://aawsat.com/home/article>

² مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين، مرجع سابق.

وتقف بين كل هؤلاء «قوات الدعم السريع»، فهي وإن كانت قد خلقت توازناً بين العسكريين الإسلاميين والثورة في وقت ما، فإن تطور الأحداث قد جعل منها أحد أسباب اختلال التوازن، فقائدها «حميدتي» قال في إحدى تغريداته: «فلتمطر حصي». وكان الرجل قد انتزع لنفسه موقع الرجل الثاني في الدولة، ولن يقبل بأي سيناريو يبقيه بعيداً عن السلطة، فيما ترتفع نغمة إبعاده وسط العسكريين الإسلاميين الذين يرون أنه صنيعتهم «الخائنة».⁽¹⁾

أما «الشارع السياسي» فيرفض الجميع، ويطالب بشكل صريح بذهاب البرهان ومكونه العسكري دفعة واحدة، ويواصل مواكبه المليونية التي تنظمها لجان المقاومة بشكل شبه يومي وترفع شعار: «لا شراكة، لا تفاوض، لا شرعية» للعسكر. وبعد أن أفلحت في الوصول للقصر الرئاسي، وواجهت عنفاً مفرطاً أدى لمقتل 56 شهيداً بعد الانقلاب لم تتوقف بل تتزايد مواكبه السلمية، وسط محاولات استخبارية لجرها لمنطقة العنف، وفقدان القوة الناعمة التي تعد مصدر قوتها الحقيقية. أما تحالف «الحرية والتغيير» الذي كان يمثل الحاضنة السياسية للانتقال، فقد انقسم على نفسه، جزء منها سمى نفسه «جماعة الإعلان السياسي» انحازت للاتفاق السياسي مع الجيش، فيما بقي الجسم الرئيس منها «المجلس المركزي» ليواجه اتهامات الشارع والثوار بأنهم أضعوا الثورة بصراعات تقاسم كيكة السلطة، فيما يقف الحزب الشيوعي وحده بمواجهة الكل، يرفض كل شيء، ويصر على «حكومة مدنية كاملة»، دون أن يقدم سيناريو للوصول إليها سوى الرهان على مقاومة الشارع السياسي.²

اقتصادياً، تتفاقم الأزمة باضطراب وسط مخاطر تهديد المجاعة لأكثر من 14 مليون سوداني، وفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية «أوتشا» الصادرة ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وتشهد أسعار السلع الرئيسية ارتفاعاً يفوق قدرات الناس الشرائية،

(1) السودان... سيناريوهات ما بعد استقالة حمدوك، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15743 بتاريخ: 4 يناير 2022، الرابط:

<https://aawsat.com/home/article>

² بعد استقالة حمدوك السودان يبدأ 2022 بسيناريوهات قاتمة، مرجع سابق.

الفصل الثالث - المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و

سيناريوهات الاستقرار

ويتراجع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم، بدون أفق حلول بعد، خاصة بعد تجميد المساعدات والمنح والقروض التي وعد بها المجتمع الدولي حمدوك لإصاح الأوضاع الاقتصادية بعد انقلاب البرهان⁽¹⁾

(1) السودان... سيناريوهات ما بعد استقالة حمدوك ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 15743 بتاريخ : 4 يناير 2022 ، الرابط :

<https://aawsat.com/home/article>

ملائمة

خاتمة

بعد التطرق إلى كافة العناصر ذات الصلة بموضوع الدراسة ، و بناء على التساؤلات الفرعية المطروحة في المقدمة ، فإن الدراسة في النهاية توصلت إلى العديد من النتائج ، التي تساعدنا على فهم موضوع التوافق السياسي بين العسكريين و المدنيين ، و تقديم حلول جديدة غير متدولة في دراسات سابقة ، و من أهم النتائج مايلي:

1- أن السودان يحتل موقعا استراتيجيا في قلب القارة الافريقية ، ما يجعله محل أنظار بعض القوى الإقليمية و الدولية.

2- إن دول الجوار لعبت دورا في تأجيج الحداث في دارفور و انفصال جنوب السودان.

3- الصراع في دارفور لم تصنعه القوى الخارجية ، لكنها تستغله من أجل مصالحها و هي لا تتفاعل مع القضية من اجل المواطن السوداني ، بل من أجل نهر النيل و تحويل جزء من مياهه إلى صحراء النقب عبر سيناء و الرغبة في إبعاد الضوء عن هذا المخطط.

4- بالنظر إلى التسلسل التاريخي منذ الاستعمار الثنائي للسودان ، لاحظنا العديد من المحاولات المتواصلة لإيجاد صيغة للحكم في السودان ، لكنها فشلت سواء في الحكم الثنائي أو في فترة ما بعد الاستقلال الوطني عبر حكوماتها العسكرية او الديمقراطية على حد سواء، فيتمثل العامل الأول في غياب الاستقرار السياسي و الأمني نتيجة لتداعيات الحرب الأهلية و الانقلابات العسكرية المتتالية ، مما ساهم بشكل كبير في اهتمام القيادات السودانية بقضايا الحرب و القضاء على حركات التمرد الجنوبية ، و إهمال أي محاولة لإيجاد حل لمسألة إدارة التنوع الإثني بالبلاد.

5- غياب الحوار الوطني و هذا ما استدركته حكومة الإنقاذ الوطني منذ توليها زمام السلطة 1989 ، و ذلك بعقد المؤتمرات الوطنية الهادفة للحوار الوطني و محاولة ترقية روح المواطنة و المساواة الثقافية بين مكونات المجتمع السوداني.

خاتمة

6- عدم التوافق بين المكونين العسكري والمدني ، و هذا ما يفسر قيام ستة حكومات منذ 1956 إلى يومنا هذا ، و الذي قوبل بالرفض الجماهيري ، و وصل الأمر إلى حد الاغتيالات و الاعتقالات.

7- انفصال جنوب السودان كان له أثر بالغ على النظام السوداني، و لتفادي أي انعكاسات سلبية يمكن أن يجرها انفصال الجنوب ، يجب معالجة النزاعات التي لا تزال قائمة في أقاليم أخرى كدارفور و الإقليم الشرقي ، و التي تتلخص أساسا في التهميش السياسي و الاقتصادي و عدم تكريس روح المواطنة و احترام التعددية الثقافية.

8- طوال تاريخ السودان المستقل ، تم تداول السلطة بين حكم عسكري في مواجهة معارضة قوية ، و حكم مدني ديمقراطي ضعيف ، ليكشف هشاشة البناء في الدولة السودانية و مدى تعقد العلاقات بين المركز و الأطراف ، ليتم بعد ذلك توظيف الأحداث من قبل جهات خارجية و لكن لأسباب تكتيكية تتعلق بمحاولة الضغط على الحكومة المركزية ، للتخلي عن توجهها الإسلامي في سياق دولي ملائم جدا لذلك ، أو ما بات يعرف بالحرب على الإسلاموية و الإرهاب.

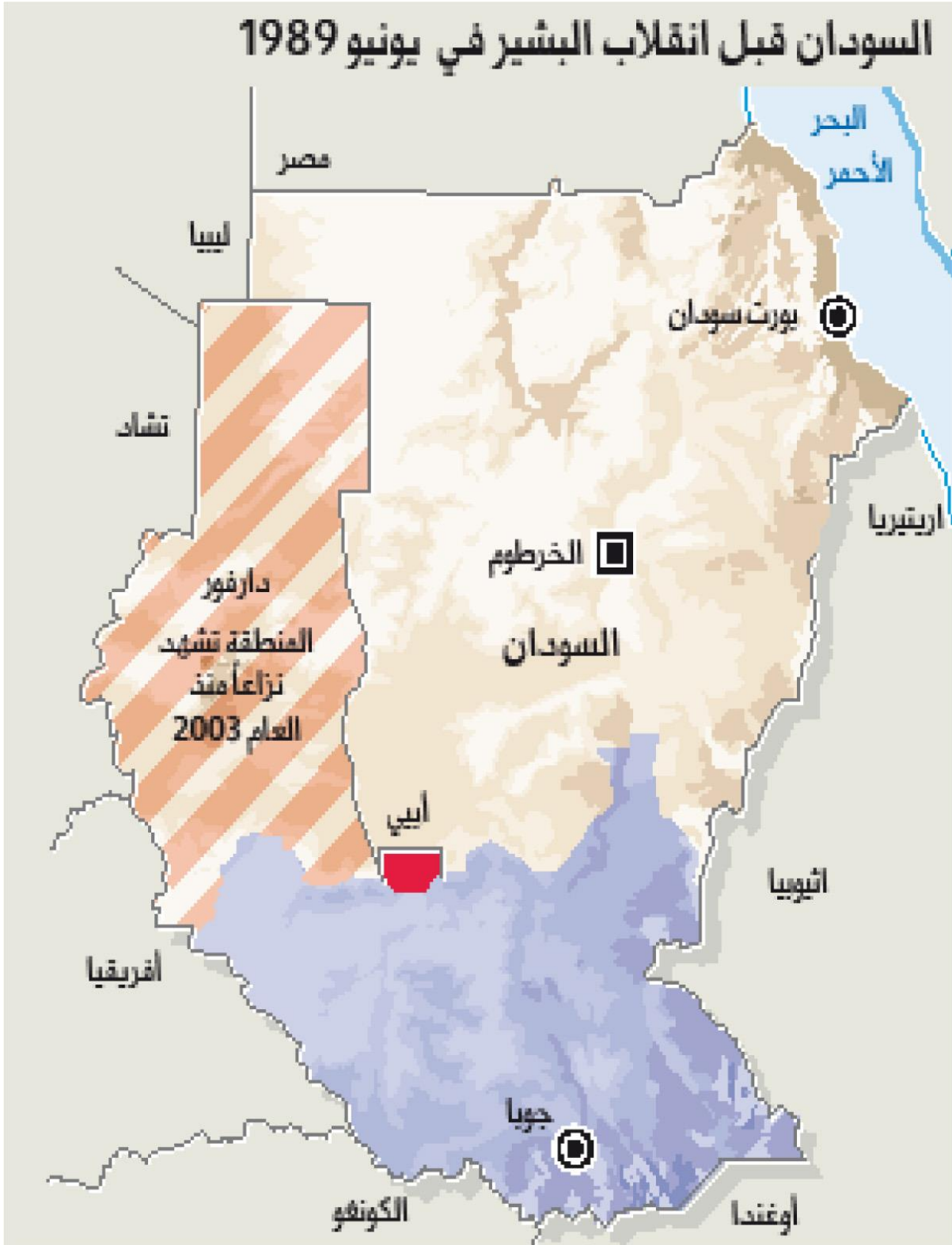
9- التأثير الدولي ظل حائرا في جميع جوانب الأزمة السودانية بغرض فرض وجوده فيها. في الأخير، لا سبيل إلى الاستقرار السياسي الدائم و لا إلى وحدة وطنية حقة في مجتمع غير متجانس أسس بنيانه على التجمع الإجباري لشعوب غير متجانسة و قوى عسكرية و مدنية غير متوافقة ، إلا من خلال إضفاء الشرعية على السلطة السياسية ، من خلال إسنادها إلى نظام قانوني (دستور) مسبق ينظم اعتلاها و ممارستها و تداولها.

ملاحق

الملحق رقم 01 : خريطة السودان قبل التقسيم



الملحق رقم 02 : خريطة السودان في عهد عمر حسن أحمد البشير



الملحق رقم 03 : السودان بعد التقسيم



قائمة المراجع

أولا - الكتب:

- جاسم محمد طاهر، تطور الحياة السياسية في السودان (1969-1999)، القاهرة ، مصر ، دار الكتب المصرية للتوزيع و المطبوعات ، 2003.
- زكي البحيري ، مشكلة دارفور : أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الدولية، القاهرة ، مصر ، اهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2010.
- حاج وسى إبراهيم ، التجربة الديمقراطية و تطور نظا الحكم في السودان ، القاهرة ، مصر، مطبعة الأهرام التجارية ، 1970.
- محمد أحمد محمد كرار ، الانقلابات العسكرية في السودان ، مصر ، القاهرة ، دار الفكر ، 1988.
- عبد الرحمن على طه فيصل ، الحركة السياسية السودانية و الصراع المصري البريطاني بشأن السودان ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، 1998.
- فاروق أحمد عبد اللطيف ، انفصال جنوب السودان و تأثيراته على الأمن القومي ط1 ، المصري ، مصر ، القاهرة ، المكتب القومي لمعارف، 2012.
- فوزي روسانو ديدار ، السودان إلى أين ؟ ، مصر ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، 2003.
- فيصل حسن يوسف ، دراسات في تاريخ السودان ، السودان ، الخرطوم ، دار التأليف و الترجمة و النشر ، 1975.
- سليمان محمد محمد ، حروب الموارد و الهوية ، بريطانيا ، لندن ، دار كمبردج للنشر ، 2000.

ثانيا - الدوريات و المجلات :

- أحمد أمل محمد ، تقاسم السلطة الشامل و أثره على الانتقال السياسي في السودان ، السودان ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد 14 ، المجلد 15 ، سنة 2015.

قائمة المراجع

- الحواس غربي ، استقلال السودان 1953-1956 : الحكم الذاتي و أول الاتفاقيات ، مجلة البحوث و المعارف و الدراسات الاستراتيجية ، العدد 25 سنة 2011.
- بدر حسن الشافعي ، التطور التاريخي للصراع بين الشمال و الجنوب السوداني ، مصر ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الهام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 183 ، جانفي 2011 .
- محمد حسب الرسول ، أثر انفصال جنوبي السودان ، مجلة الدراسات شرق أوسطية ، مركز الدراسات الشرق أوسطية ، العدد 58 ، سنة 2014.
- عبده مختار موسى ، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان ، و تحدي الانتخابات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 26 ، سنة 2010.
- روبرت كولينز تاريخ السودان الحديث ، مصر، القاهرة ، ترجمة : مصطفى مجدي الجمال ، مراجعة : حلمي شعراوي، المركز القومي للترجمة ، سنة 2015 .
- فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن أحمد ، التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة 1953-1989 ، السودان ، الخرطوم ، مجلة المساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، العدد 1 ، سنة 2015.
- خيرى عمر، الجدل السياسي و تحدي الانتقال السياسي في السودان ، تركيا ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، جامعة بكازيا ، العدد 32 ، سنة 2019.
- سعاد عبد العزيز أحمد ، بدء تحديث السودان سنة 1921 ، العراق ، بغداد ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد 14 ، سنة 1980.
- مستقبل العلاقة بين المدنيين و العسكريين و تحديات المرحلة الانتقالية في السودان ، سلسلة تقدير موقف ، وحدة الدراسات العربية ، أكتوبر 2021.

قائمة المراجع

- السودان من صراع إلى صراع ، ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، مجلة شهرية ، العدد 79 ، سنة 2012.

ثالثا - البحوث الجامعية :

- إبراهيم يوسف حماد عودة ، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان و تداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي ، أطروحة ماجستير ، فلسطين ، نابلس، جامعة النجاح ، سنة 2014.

- هاني محمود عيد موسى ، أزمة الدولة في العالم العربي : دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تونس ، جامعة المنار ، 2017-2018.

- محمد الأمين بن عودة ، النظام الفيدرالي و إدارة التنوع الإثني : دراسة حالة السودان ، أطروحة ماجستير ، الجزائر ، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ، 2010-2011.

- منار عبد العزيز محمد عمرو ، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية : دارفور نموذجا، أطروحة ماجستير ، لبنان ، جامعة الشرق الأوسط ، 2015-2016.

- عمر سليمان ، الأزمة السودانية 10989-2005 : بين تفاعل العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية ، أطروحة ماجستير ، الجزائر ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- نجاة الزين ، مفاوضات السلام بين الحركة الشعبية لتحرير السودان و حكومة السودان ، أطروحة ماجستير ، السودان ، جامعة الخرطوم ، سنة 2000.

رابعا - المواقع الالكترونية :

- قصة الحكم الثنائي البريطاني-المصري في السودان. موقع بي بي سي. 21- 11-

2021. الموقع الالكتروني:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59008870>

- حسن بخيت عبد الرحمن ، ثروات الوطن العربي التعدينية ، بدون تاريخ ، الهيئة المصرية

العامة للثروات التعدينية ، الرابط : www.emraonline.com

قائمة المراجع

- أحمد عبد الصبور كريم ، ثروات السودان و الغرب الطامح ، الرابط :

www.aleqt.com

- واما جو واجاتشا ، ترتيبات هشة : لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ، مقال

منشور ، تاريخ النشر: الأربعاء 2 فيفري 2022 ، الرابط : <https://futureuae.com/ar>

- مرتضى كوكو ، خارطة طريق للأمة السودانية ، تاريخ النشر : 28 ديسمبر 2021 ،
موقع العين الإخبارية.

- مجموعة البنك الدولي ، تعداد السكان الإجمالي ، بدون تاريخ ،

data.albankaladawli.org

- موقع ويكيبيديا wikipedia.org

- موقع الجزيرة : www.aljazerra.net

- موقع فرانس 24 : www.france24.com/ar

- موقع أ أ : aa.com.tr/ar

- موقع سويس أنفو : swissinfo.ch/ara

- موقع العين : al-ain.com

- موقع سكاى نيوز : skynews.com

- موقع الوطن : al-watan.com

- موقع الأوسط : aawsat.com

- موقع العرقوب : alarakob.net

خامسا - الجرائد :

- جريدة اليوم السابع المصرية ، نتيجة استفتاء جنوب السودان ، العدد 32 ، يوم جويلية

.2011

فأرسل

الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان.....	الصفحة.....
مقدمة.....	3.....
الفصل الأول : دراسة جيوسياسية للسودان.....	8.....
المبحث الأول: الموقع و الأهمية.....	9.....
المطلب الأول: التعريف بالسودان.....	9.....
المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للسودان.....	10.....
المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية للسودان.....	11.....
المطلب الرابع : الأهمية الاستراتيجية للسودان.....	13.....
المبحث الثاني : نظام الحكم في السودان.....	14.....
المطلب الأول : نشأة الدولة السودانية.....	14.....
أولا - الحكم التركي المصري للسودان.....	14.....
ثانيا - الحكم البريطاني المصري للسودان.....	16.....
المطلب الثاني : نظم الحكم في الفترة ما بين 1952 و 1956.....	19.....
أولا- الحكم الذاتي.....	19.....
ثانيا - نحو استقلال السودان.....	20.....
المبحث الثالث : نظام الحكم بعد الاستقلال.....	20.....
المطلب الأول : المشهد السياسي بعد الاستقلال.....	20.....
المطلب الثاني : الأزمة الدستورية.....	21.....
الفصل الثاني : السياق التاريخي للتحوّل السياسي في السودان.....	23.....
المبحث الأول: مرحلة ما قبل الانقسام.....	24.....
المطلب الأول : نظام الحكم من 1956 إلى 2011.....	24.....

أولاً- الديمقراطية الأولى 1956-1958.....	24
ثانياً- النظام العسكري الأول 1958-1964.....	24
ثالثاً- الديمقراطية الثانية 1964-1969.....	25
رابعاً- حكومة النميري 1969-1985.....	26
خامساً - الحكومة الديمقراطية الثالثة 1986-1989.....	26
المطلب الثاني : نظام الحكم من 1989 إلى 2011.....	28
المطلب الثالث انفصال جنوب السودان.....	30
المبحث الثاني : مرحلة ما بعد الانقسام من 2011 إلى يومنا هذا.....	33
المطلب الأول : عدم الاستقرار و الاستياء في الوطن.....	33
المطلب الثاني : الحرب في دارفور.....	33
أولاد - العوامل الداخلية للحرب في دارفور.....	33
ثانياً - مراحل الأزمة في دارفور.....	35
ثالثاً - الحرب في دارفور.....	36
المطلب الثالث : شعب البجا و المطالبة بالمساواة.....	38
المبحث الثالث : التحولات الراهنة في السودان.....	39
المطلب الأول : السودان قبل سقوط حكومة البشير.....	39
المطلب الثاني : سقوط حكومة البشير (الحراك).....	40
المطلب الثالث : حكومة حمدوك.....	42
الفصل الثالث: المساعي الداخلية و الخارجية للحد من الأزمة في السودان و سيناريوهات	
الاستقرار.....	47
المبحث الأول : المبادرات الداخلية لحل الأزمة السودانية.....	48
المطلب الأول: مبادرة مجلس الأمة.....	48

51.....	المطلب الثاني : مبادرة رؤساء الجامعات.....
.....	المبحث الثاني: المبادرات الخارجية و تأثيرها في بناء التوافق السياسي في السودان.....
53.....
53.....	المطلب الأول : المبادرة الأممية.....
55.....	المطلب الثاني : مبادرة الاتحاد الإفريقي.....
57.....	المطلب الثالث : مبادرة جنوب السودان.....
58.....	المطلب الرابع : مبادرة إيغاد.....
59.....	المبحث الثالث : مستقبل السودان و سيناريوهات الاستقرار.....
59.....	المطلب الأول : التنافس العسكري- المدني.....
62.....	المطلب الثاني : استقالة حمدوك و مشكلات الانتقال في السودان.....
69.....	المطلب الثالث : سيناريوهات الاستقرار السياسي في السودان.....
73.....	الخاتمة.....
76.....	الملاحق.....
80.....	قائمة المراجع.....

الملخص:

هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على العلاقة بين المكون المدني و المكون العسكري في السودان ، و كيف كان لهذه العلاقة و متغيراتها على النظام السياسي في السودان و على علاقات السودان و مكانته الدولية؟ .

لقد أدت التقلبات التي عرفتها هذه العلاقة إلى آثار عميقة مازال السودان يعاني منها إلى اليوم ؛ الحرب في جنوب السودان ثم انفصاله ، أزمة دارفور ، العقوبات الدولية ، الثورة الشعبية و سقوط نظام البشير ، و في خضم كل هذه التغييرات ، عاش السودان تقلبات سياسية عاصفة ، بين حكم مدني ضعيف و حكم عسكري غير مستقر .

Summary:

This study attempts to shed light on the relationship between the civilian component and the military component in Sudan, and how did this relationship and its variables affect the political system in Sudan, Sudan's relations and its international standing?.

The fluctuations in this relationship have led to profound effects that Sudan still suffers from today. The war in South Sudan and its secession, the Darfur crisis, international sanctions, the popular revolution and the fall of the Bashir regime, and in the midst of all these changes, Sudan experienced stormy political upheavals, between weak civilian rule and unstable military rule.